**الوحدةالرابعة**

**دور الجامعات ومراكز الابحاث والمؤسسات الاكاديمية في تعزيز قيم الديمقراطية والنزاهة والحكم الصالح: خارطة طريق الاكاديمية**

**محتويات الوحدة**

**الموضوع الصفحة**

**1. مقدمة عامة.**

1.1تمهيد

2.1أهداف الوحدة

3.1أقسام الوحدة

4.1القراءات المساعدة

5.1ما يحتاج إليه الطالب لدراسة الوحدة والتمعن فيها

6.1 الاساليب والانشطة المقترحة

**2**.**الديمقراطية: الموجات والمضامين والمفاهيم.**

* 1. دور الجامعات في تعزيز الديمقراطية وتعليمها.
  2. الجامعات المجتمع المدني والدمقرطة

3.1 ديمقراطية طلابية في رحاب الجامعة الفلسطينية.

**3. النزاهة والشفافية: الوقوف على المفاهيم والمصطلحات .**

* 1. دور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في تعزيز النزاهة المجتمعية
  2. تجربة تدريس مساق النزاهة في الجامعة الفلسطينية : رؤية تقويمية أكاديمية

**4.الحكم الصالح والحكم الرشيد: المفاهيم والأسس النظرية والمفاهيمية.**

4.1 المعنى والمضامين المعرفية والفلسفية

4.2دور الجامعات في تدعيم الحكم الصالح : تجارب عالمية

5. **الخلاصة.**

**6. اجابة التدريبات**

**7. مسرد المصطلحات**

**9. المراجع**

المقدمة

1. المقدمة

1.1 تمهيد

أهلا بك عزيزي الطالب ،إلى الوحدة الدراسية الخامسة من وحدات " مقرر المسؤولية المجتمعية "، حيث يهدف هذا الفصل في المسؤولية المجتمعية للجامعات إلى تتبع وتوضيح العلاقة المحتملة بين مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات من جهة، وقضايا الديموقراطية والنزاهة والشفافية والمساءلة والحكم الصالح والرشيد من جهة أخرى، في ضوء دخول مصطلحات جديدة مثل المأسسة والتنمية المستدامة والحكمانية وبناء المؤسسات القاعدية والدمقرطة والتخطيط القطاعي، والأمن الإنساني، وما إلى ذلك من مفاهيم ومصطلحات. في آخر أربعين عاما تقريبا لعبت الجامعات الفلسطينية ادوار مهمة في العديد من الملفات الوطنية والخدمية والتنموية لا سيما دورها في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية ، وربط الإنسان الفلسطيني مع الأرض ، ومقارعة الاحتلال ، وكانت الجامعات في كل هذه المهام والمسؤوليات تحتل المقاعد الأولى لأنها أصبحت حاضنة لتجمع الشباب الفلسطيني والعقول الأكاديمية والعمل السياسي المقاوم. في هذا السياق، سيحاول هذا الفصل الدراسي من كتاب المسؤولية المجتمعية توضيح دور الجامعات بصورة عامة في دعم مسيرة الديمقراطية والنزاهة والحكم الصالح ، وأهميتها في لعب ادوار مجتمعية أخرى ، مع إعطاء مساحات لذكر أمثلة من تجارب عالمية وعربية وفلسطينية. يتضمن الفصل أيضا التعريج على تجربة الطلبة الانتخابية في الجامعة الفلسطينية ، ومردود ذلك على الحالة الديمقراطية، وتجربة تدريس مساق النزاهة والشفافية في مواجهة الفساد في بعض الجامعات الفلسطينية من منظور أكاديمي باختصار يعد هذا الفصل الدراسي ذات منحى نظري يقوم على استعراض بعض المفاهيم النظرية والمعرفية ، لكن مع ربط هذا المحتوى النظري مع تجارب عملية فلسطينية مرتبطة بالديمقراطية الطلابية ، وأهمية الجامعة الفلسطينية في تدريس مساقات النزاهة مي مواجهة الفساد. بعد تعريف المفاهيم ، وإدراك مضمونها النظري والفلسفي سيتم التطرق إلى أهمية الجامعات عموماً، ومكانتها في تعزيز أجواء النزاهة والشفافية والمساءلة على الصعيد الوطني الشامل مقابل دورها الحيوي الآخر في مواجهة الفساد بكل أشكاله وصوره ومظاهره بما فيها هدر المال العام والاستغلال الوظيفي وغسيل الأموال والرشوة والمحسوبيات. وهنا تعد المسؤولية المجتمعية والوطنية والأكاديمية والأخلاقية على الجامعات هامة ومحورية في إعادة تعريف هذه المفاهيم الناعمة والمتجددة عبر اكاديمييها ومناهجها وطبيعة ومؤهلات خريجها وكوادرها ، بطريقة تناسب الاستثنائية والخصوصية الفلسطينية. وهنا يعتقد الباحث أن هذه المهمة تبدو للوهلة الأولى نظرية ، إلا أنها ذات تبعات عملية إذا تم الأخذ بالحسبان قلة الأدبيات حول هذا الموضوع التي أنتجت فلسطينيا وبأقلام فلسطينيين ، وما زالت اغلب المصادر الأولية والثانوية ذات طبيعة عالمية وبدرجة اقل إقليمية ، وما زال التجاذب بين المحلي والإقليمي والدولي في تعزيز قيم الشفافية والنزاهة والحكم الصالح ذات مسارات محدودة وضيقة. سيكون هناك محاولة جادة في هذا الفصل لاستكشاف الأدوار المحتملة للجامعات في مناطق مختلفة في العالم في بناء إستراتيجية وطنية واقعية لتعزيز الديمقراطية و النزاهة والمساءلة والشفافية والحكم الصالح بالشراكة مع المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، وتحديد الدور المحتمل لكل هذه الجهات في وضع هذه الإستراتيجية وتنفيذها ومعرفة مردودها العام. وباعتقاد الباحث أن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية يمكن أن تكون مساهمتها منصبة ومركزة في عدة جوانب ومظاهر منها أهمية صياغة المفاهيم والمصطلحات عبر المؤتمرات والورش والبحث العلمي، فضلاً عن تطوير المناهج الدراسية الجامعية بما يتناسب مع بيئة النزاهة و الشفافية، وأن تخريج أجيال تؤمن بهذه القيم يمكن أن يكون من صميم دور الجامعة العالمية وعلاقة ذلك مع البيئة المحلية.كما يمكن للجامعات أن تكون مساهم رئيس في دعم المبادرات الصادرة عن الأكاديميين والطلبة على حد سواء، والتي تدعو إلى تدعيم منظومة النزاهة والمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة خاصة إذا كانت خلاقة وإبداعية ، وطبيعي جدا أن تكون الجامعة حاضنة طبيعية ومنطقية لمثل هذه المبادرات بسبب ارتباطها مع الحالة الطلابية والشبابية الفلسطينية ، وارتباطها مع البحث العلمي، ومع عقلنة البيئة المجتمعية الفلسطينية. وهنا لا بد أن نذكر أن بإمكان المؤسسات الفلسطينية الرسمية ، المدنية والأمنية ، التنفيذية والتشريعية والقضائية ، أن تستفيد من مخزون الجامعات ومن احتياطها الاستراتيجي من الكفاءات والتكنوقراط ، ورفدها بالخبرات اللازمة لا سيما على صعيد بناء المؤسسات السيادية وتفعليها في الاطلاع بمهامها ومسؤوليتها بما فيها مسؤولية تعزيز أجواء النزاهة والمكاشفة ومحاربة الفساد ، وواجبها في رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مختلف المجالات والقطاعات الخدماتية والتنموية والحقوقية . لا يمكن أن يكتمل دور الجامعة على هذا الصعيد إلا إذا قامت بربط التجربة المحلية في هذا الشأن مع التجارب الإقليمية والدولية عبر تنظيم المؤتمرات، وتنظيم عملية تدفق المعلومات وتبادل الخبرات لان الفساد أصبح ظاهرة عالمية بحاجة في نفس الوقت إلى جهد عالمي وأممي لمواجهته وتفكيكه وتجفيف منابته ومنابعه.

|  |
| --- |
| **2.1 أهداف الوحدة**  عزيزي الطالب يتوقع منك بعد إتمام دراسة وقراءة ومناقشة هذه الوحدة أن تكون قادراً على**:**  **1)** إدراك المهام الرئيسية للجامعات بصورة عامة لا سيما فيما يرتبط بالتعليم والبحث العلمي والإبداع والوصول إلى المجتمعات المحلية وتقوية الثقافة والهوية الوطنية.  2) التعرض لبعض التجارب العالمية في عمل الجامعات وتأثيرها في المجتمعات المحلية عبر التركيز على الفلسفة المنهجية واللامهجية للعديد من النماذج العالمية في هذا السياق.  3) الوقوف على معاني الديمقراطية ومرتكزاتها وأنواعها وسماتها وعلاقتها مع مفاهيم أخرى مثل الفصل بين السلطات، وحقوق الإنسان، والتنمية العادلة، واستدامة العمل التنموي.  4) تبيان بنقاط محددة وبتفصيل عبر المعلومات والتحليل ادوار الجامعات في مناطق مختلفة في العالم في تعزيز التوجهات الديمقراطية سواء على صعيد التحول إلى الديمقراطية أو في تعزيز التوجهات الديمقراطية خاصة في الدول الفقيرة والنامية.  5) القدرة على الإلمام بمعاني ومفاهيم النزاهة والشفافية وارتباطها بمفاهيم أخرى مثل الحكم الصالح والحكم الرشيد والتنمية المستدامة وسيادة القانون ، لا سيما في ضوء الارتباط الكبير لمثل هذه المفاهيم مع محاربة الفساد في المجتمعات المعاصرة حيث أصبح الفساد والمحسوبيات سمة معيقة للتنمية العادلة في العديد من دول العالم ، وهدراً للموارد والمصادر وتخريباً للاستراتيجيات الوطنية في بناء مجتمعات عصرية عادلة.  6) تحليل الدور المطلوب من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والبحث العلمي في تدعيم مسيرة الشفافية والنزاهة والمساءلة المجتمعية عبر الأدوات الأكاديمية والبحثية المعروفة ومردود مثل هذا التحرك الجامعي لخدمة هذه المسيرة في المعنى الحقيقي للكلمة.  7) استعراض نماذج من الحكم الصالح من الناحية النظرية /المفاهيمية ، وإدراك أهمية مثل هذا الموضوع في عالم اليوم حيث تداخلت التنمية مع السياسية ومع التعليم ومع العولمة التكنولوجية ، وانعكاسات كل ذلك على إدارة الدولة وإدارة الحكم وإدارة التنمية في ضوء الموارد والمصادر الموجودة ، وفي ضوء الضغوطات الهائلة المحيطة  8) أخيراً وليس آخراً ، إبراز الدور الذي فعلاً تلعبه الجامعات والمراكز المجتمعية التابعة لها في تمتين أواصر الحكم الصالح، وعقلنة الإدارة العامة عبر تزويد صانع القرار بالمعلومات والمعطيات والأرقام والإحصاءات المطلوبة لترشيد قراره السياسي والإداري في عالم صغير اختصر المسافات والفجوات المعرفية.  3.1 أقسام الوحدة  تتداخل، عزيزي الطالب، أهداف الوحدة وأقسامها بعضها بعض بشكل مترابط بحيث تتحقق جميع الأهداف باستيعابك لجميع أقسام الوحدة مجتمعة.  SignePost4.1 القراءات المساعدة  اعلم أن محتوى الوحدة الدراسية لا يشكل إلاّ الحد الأدنى من المعرفة المطلوبة، وعلى كل طالب أن يتوسع في الدرس ويستزيد في المطالعة وذلك بالرجوع إلى مرجع معتمد أو أكثر، وفي هذه الوحدة ننصحك بالرجوع إلى المراجع التالية:  (1)  5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة  عزيزي الطالب، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة، تأكد من أنك قد هيأت المكان الهادئ والمريح للدراسة. وفي أثناء دراستك الوحدة حاول الإجابة عن جميع أسئلة التقويم الذاتي والتدريبات، حيث تمنحك الفرصة لاختبار تعلمك وتطبيق المعارف والمهارات التي اكتسبتها، كما أنها ترسخ المعلومات الجديدة وتعينك على فهم المادة.  ولا تتردد في الاتصال بعضو هيئة التدريس كلما اقتضت الحاجة لمناقشة ما يواجهك من صعوبات أو مسائل مثيرة للاهتمام. |

**6.1 الأساليب والأنشطة المقترحة**

1. دراسة الوحدة بعمق والتفكير بأهميتها على أرض الواقع.
2. التفكير في كيفيةتفعيل دور الجامعات الفلسطينية في قضايا مجتمعية محددة.
3. آلية تأسيس برلمان طلابي في حرم الجامعة الفلسطينية.
4. بحث آلية إشراك الطلبة في نقاش محتوى دراسي لمساق معين ، بحيث تجمع الطالب والأكاديمي وإدارة الجامعة.
5. تحديد الأماكن والمقار الرسمية وغير الرسمية المطلوب زيارتها محلياً ووطنياً والتي لها دور في بناء منظومة النزاهة والشفافية والحكم الصالح ، التي تعكس وجه الديمقراطية الفلسطينية ، وهذا يشمل كل أجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ومقار وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

**2.مقدمة عامة**:

تعد الجامعة مؤسسة تعليم تعالي تلعب أدوارا هامة في صناعة القيم المجتمعية وتجذيرها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وفي كافة المجالات والميادين الأخرى. ومن هنا تنتج الجامعة قادة الدول ، وقادة المجتمع المدني والمحلي وزعماء الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح ورؤساء الشركات الكبرى ، عبر إكسابهم الخبرات العملياتية المطلوبة ، وصنع القيم الإنسانية والمجتمعية التي يؤمنون بها.إن صقل شخصيات القادة وعقولهم ومشاعرهم ونضوجهم الفكري والقيمي عادة يتم في رحاب الجامعات التي انتسبوا إليها ، وانتظموا في ثنايا قاعاتها ، وتعلموا مساقاتها ، وتؤثروا بتجارب أساتذتها واكاديمييها وهيئاتها الإدارية والقيادية والأكاديمية. ويكتسب دور الجامعة منحى خاص في هذه الأيام في ضوء ما يواجه المجتمعات الدولية المعاصرة من تحديات شاقة مرتبطة بالأزمات الاقتصادية والتخبط السياسي والانهيارات الأخلاقية والقانونية ، ومشاكل غياب النزاهة والشفافية والحكم الصالح وشيوع الفساد وهدر المال العام والبطالة المقنعة واحباطات الشباب وغياب العدالة التوزيعية للموارد والمصادر الموجودة.

بناء على ذلك ، يعتقد John Henry Newman أن الجامعة يجب أن تدخل إلى المجتمع عبر إدراك مهمتها Mission ، ورسالتها ووجهة نظرها Vision ، لإحداث التغيير الايجابي داخل القنوات والمسارات المجتمعية المختلفة. فالجامعة بناء على هذا التصور العام هي القادرة على احتضان الرجال والنساء ، الشباب والشابات ليس فقط لتعليمهم وتلقينهم أوامر العملية الأكاديمية والبحثية ، وإنما أيضا اخذ مهمة تطوير رسالتها وأهدافها السامية على محمل الجد ، وأولى هذه الوظائف المحورية التي تقوم بها الجامعة حسبما يعتقد Newman هي إنتاج المعرفة الليبرالية Liberal Knowledge لخدمة المجتمع والإنسانية، وليس لأغراض منفعية ضيقة. وتساعد هذه الوصفات في تنمية الشعور الايجابي بأهمية العلم والمعرفة والفلسفة والبحث عن الحقيقة. وفي سياق صيرورة العمل الجامعي ، الأكاديمي والبحثي، لتجذير الفلسفة وعقلنة العلم وانسنة المعرفة ووضعها في السياق العالمي الصحيح ، فان الجامعة بهذا المسار العريض التي تخدم قضايا الحرية والتحرر، وفتح آفاق هامة أمام الأمم والشعوب للتطور والإثراء الفكري والتواصل الحضاري الواسع. إن دراسة الفلسفة عبر البرامج الجامعية والأكاديمية المحكمة، إنما يساعد في التوصل إلى تصورات اشمل للناس والكون والحياة ، وإذا كانت دراسة الطب تعني إنقاذ حياة البشر من الأمراض والعلل الصحية ، ودراسة العلوم الإدارية والمالية تعني تطوير الاقتصاد وفرص المال والأعمال ، ودراسة تكنولوجيا المعلومات تضمن الوصول إلى آخر ما توصل له العلم في ميادين الاتصالات وثورة المعلومات وطرق المحافظة عليها ، فان دراسة الفلسفة في نفس الوقت تعني اقصر ونجع الطرق للوصول إلى الحقيقة ، المرتبطة بحريات الإنسان الأساسية وعدالة المجتمعات التي تعيشون فيها(Newman, 1975).

إن الولوج إلى معاني أعمق حول محورية الجامعة في تدريس مساق الفلسفة تمس حياة الناس مباشرة ، خاصة تلك المتعلقة بالفلسفة والمنطق والفكر السياسي والمجتمعي ، إنما يأخذنا بالتأكيد إلى سبر أغوار أهمية تدريس الفلسفة الأخلاقية لطلبة النشاطات الاقتصادية وأخلاقيات الأعمال التجارية أو لطلبة القانون والإعلام والتنمية المستدامة والخدمة الاجتماعية، لما لهذا العمل الفكري الفلسفي من إسقاطات وتداعيات في تعزيز منظومة العدالة بمختلف تجلياتها وتوزيعاتها خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فالعدالة هنا تعني فضيلة مجتمعية وفردية تقرب بين أفراد المجتمع الواحد لدرجة شعور الواحد بحق الآخر في الحياة الكريمة من خلال توزيع الموارد والغنائم والمصادر والوظائف وتبوء المكان المناسب داخل التركيبية المجتمعية.

إن فتح مساحات واسعة أمام الأفراد والجماعات للوصول إلى المصادر والوظائف والتفكير الحر ، ومحاربة الفساد بألوانه وأنواعه إنما يكون في صميم المعنى الواسع للعدالة من المنظور الحقيقي. ، في هذا الإطار تلعب الجامعة الدور الهام في تعزيز فهم الطالب للعدالة في محتواها النظري والفلسفي والفكري عبر وضع البرامج الأكاديمية التي تقود إلى تمتين أواصر العلاقة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد ، ومن خلال تخريج أجيال من الشباب والشابات القادرين على مسك المبادرة ، ووضع الخطط للوصول إلى وضعية عادلة داخل المجتمع ، وطرح الرؤى لاستدامة التنمية وانسنة النشاط الاقتصادي. إن تعليم العدالة لطلبة الجامعات يزيد من حساسيتهم الثقافية والإنسانية والأخلاقية تجاه الناس والأفراد الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، وينمي لديهم الشعور الجدي بتداعيات الظلم والقمع المجتمعي والسلطوي المضاد للكرامة الإنسانية (Pieper , 1992).

إن اكتساب هذه الخبرات العملية لدى طلبة الجامعات تساعد في إعدادهم ليكونوا رسل التغيير لخدمة مجتمعاتهم المحلية وتنمية مواطنتهم المحلية والوطنية، والاشتراك النشط في البحث عن حلول لمشاكل ناتجة عن الفوارق الطبقية والفجوات الاقتصادية في بلدانهم. على سبيل المثال رصدت لجنة محاربة الفساد في كينيا في شرق إفريقيا ، النشاطات المجتمعية والطوعية التي قام بها طلبة جامعة Strathmore كجامعة خاصة ضمن البرامج الأخلاقية Ethics Program لخدمة التجمعات المحلية في مناطق مختلفة داخل كينيا ، خاصة الأقليات والتجمعات الفقيرة والمهمشة والتي تم إقصاؤها طوعاً أو إجباراً في عملية التنمية ، ويمكن إيجاز أو تلخيص هذه نشاطات طلبة هذه الجامعة بالتالية :

1. عمل 150 ساعة عمل طوعي مجتمعي.
2. رفع تقرير مكتوب كل فترة معينة عن نشاطاتهم وأعمالهم ومدى تقدم تلك النشاطات.
3. التدريس في المدارس الموجودة داخل المناطق الريفية والمهمشة.
4. مساعدة الأطفال المشردين والعائلات التي تنام في الأماكن العامة والشوارع.
5. مساعدة الأطفال المحرومين من الدراسة والتعليم عبر تنظيم حصص تدريسية لهم خاصة في السنوات الأولى من المرحلة الأساسية.
6. تعزيز قدرات الشباب العاطلين من العمل عبر تنظيم دورات في الكمبيوتر واللغات وقدرات الأداء الشخصي. (Kenya anti Corruption Commission, 2006)
7. **وظائف الجامعات في زمن العولمة وأدوارها العامة**

تمتاز العولمة اليوم بالتوسع الكبير في النشاطات الاقتصادية العابرة للدول والقوميات ، والعابرة للقارات ، حيث يمثل هذا العبور العالمي في التجارة الدولية ، والاستثمارات العالمية ، ومصادر التمويل الدولي عبر المؤسسات المالية الدولية ، وبالتالي فان البعض قام بتعريف العولمة على أنها تدفقات السلع والخدمات والتكنولوجيا والاستثمارات والمعلومات والأفكار ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية لدول العالم (Nayyar, 2008) . وقد لوحظ بناء على هذا التعريف ، وهذا التصور زيادة كبيرة في التنقل والترحال والسياحة عبر الحدود ، وتفجر الثورة التكنولوجية والاتصالية من خلال التوسع باستخدام الكمبيوترات والإنترنت لتبادل أنظمة المعلومات وضمان وصول الإنسان إلى المعلومات الصحيحة. وبناء على صعود قوى السوق والثورة التقنية والتدفقات المعلوماتية ، فان العولمة مارست شكل من أشكال الضغط والتأثير على مؤسسات التعليم العالي ، وما يجب أن تقوم بتدريسه ، وما يجب أن تقوم بالبحث عنه داخل مختبراتها وأروقة مكتباتها، وفي عقول أساتذتها وطلبتها على حد سواء. في زمن العولمة وتضييق المسافات الجغرافية ، وفي ضوء صعود موجات متلاحقة من الأفكار النيوليبرالية حصلت ضغوطات هائلة على مؤسسات التعليم العالي ، وعلى الجامعات حيث تم سلعنة التعليم – أي تحويله إلى سلعة- من خلال التركيز على أهمية التعليم الجامعي في تحقيق نمو اقتصادي كبير ، وإعداد الطلبة لسوق العمل ، في نفس الوقت الذي تراجع فيه دور الجامعة في النطاق الاجتماعي والحريات العامة ، وحماية حقوق الإنسان ، وأدى ذلك إلى نمو الأفكار الأصولية المنغلقة ، وتعميم الصور النمطية وغياب التسامح وسلعنة القيم الإنسانية (Sen , 1999, 3).

من هنا قام كل Lucas and Boultan بتعريف الجامعة في زمن العولمة على أنها " أسواق ضخمة" تضم العديد من السلع للاستخدام العام والخاص تحت الطلب ، والتي تتحدد قيمتها من خلال التركيز على البعد المالي لهذه القيمة. أما بالنسبة لأغراض الجامعات ووظائفها ، فقد حدد Saleem Badat ثلاث وظائف لجامعة اليوم:ش

1. إنتاج المعرفة Knowledge Production وتوسيع دائرة الفهم والإدراك والتحليل في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية ، والعمل على إثراء التراث الإنساني والعلمي والثقافي. ويبدو أن هذه الوظيفة تعزز عند مجتمع الطلبة والعاملين في الجامعات سمات عقلنة العلم ، وتفعيل المنهجيات العلمية لإيجاد حلول لمختلف المشاكل المجتمعية ، ووضع خطط العمل بناء على تصورات واقعية تأخذ بالاعتبار الأهداف من جهة والإمكانيات والقدرات من جهة أخرى. وهذا يعد من صميم الفكر الواقعي البراجماتي الذي يقيم الأمور والمستجدات من منظور استراتيجي. وفي سبيل تحقيق ذلك ، فان الحكومات العصرية تحتاج ن تقوم برفع فاعلية رأس المال البشري عبر الوصول الى المهارات ، والقدرة على التعلم وتطوير التكنولوجيا ، وكل هذه الوظائف لا يتم الا عبر دور فاعل للجامعات (Peters:2003).
2. تعميم المعرفة Knowledge Dissemination وصقل شخصيات الطلبة والخريجين بقالب خاص ذات طبيعة متميزة، من خلال تقوية النزعة النقدية والتفكير العقلاني ، وهذا يصبح ممكنا في زمن عولمة التعليم العالي ، إذا فعلا أدرك الخريج الجديد أن تعليمه متداخل الحقول والمعراف النظرية Interdisciplinary ومفيد ليس فقط لمجتمعه المحلي ، وإنما للعالم الواسع من حوله ، واستيعاب العوامل التاريخية التي توحد البشرية.
3. الوصول إلى المجتمعات المحلية Community Outreach and Engagement وهذا يعني بكلمات أخرى أن الجامعة يجب أن تستجيب إيجابا للسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع ، أي أن الجامعة يجب أن تظهر حساسية خاصة لمختلف الصعوبات والتحديات التي تواجه المجتمع. الانحياز إلى المجتمعات المحلية يحمل في طياته وثناياه تداعيات بالنسبة للمناهج ، وعمليات التدريس والتعليم والتعلم وإنتاج المعرفة ، كما أن له إسقاطات بالنسبة للحريات الأكاديمية والاستقلالية المؤسساتية، والدور المطلوب أن تلعبه في المحكات والمفاصل الوطنية الهامة (Badat , 2009, 3-6).

في نفس الوقت الذي تلعب فيه مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات اربعة ادوار هامة أيضا على الصعيد المجتمعي العام:

1. إنتاج نوعية جيدة ومدربة من الخريجين المتعلمين المسلحين بالمعرفة والكفاءة والمهارات ، القادرة على تحديد التحديات التي تواجه المجتمعات التي تعيش فيها ، فبرامج الجامعات الأكاديمية تعزز قدرة الطالب الخريج على التفكير النظري والعملي والتخيلي ، وتنمي عنده القدرة على جمع المعلومات وتحليلها مثلما يفعل الخبير بحيث يمتلك القدرة على إبداء الرأي والنقد البناء والتواصل الإيجابي مع الآخرين.
2. التصدي لحاجات التنمية والتغلب على تحدياتها ومعيقاتها داخل الدولة ، لا سيما في ضوء زيادة أعداد السكان وتشابك المصالح المجتمعية ، وزيادة درجة الضغوط على الموارد والمصادر المتاحة ، وعادة تتم هذه المهمة عبر التعليم والتدريس وبناء القدرات التنموية ، إضافة إلى مقدرة الجامعات في تطوير وعي مجتمعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والتربوية التي يمر بها المجتمع والتي تقف عائقا أمام التنمية. تساعد الجامعات في ربط الجماعات المحلية بحاجات التنمية من خلال بناء الشراكات التي تجمع الأكاديميين والطلبة والمجتمعات المحلية للتعرف على أولويات التنمية وتحدياتها ، كما أن الجامعات هي عامل فاعل في وضع الخطط التنموية من خلال الدراسات والأبحاث والتصورات النظرية والتجارب العالمية ، وربط الأهداف الموضوعة مع القدرات والطاقات الحقيقية التي يمتلكها المجتمع.
3. الانغماس في تطوير الحياة الفكرية والثقافية في المجتمعات المعاصرة بما فيها المجتمعات المحلية ذات العقلية الضيقة من خلال إقناع الناس بأهمية العلم والتفكير العلمي العقلاني لتغيير مسارات حياتهم نحو الأفضل ، وهذا يكون بحسب العديد من الخبراء الاجتماعيين والتنمويين من خلال الانتصار على المفاهيم المجتمعية الخاطئة والعادات والتقاليد البالية. وهنا يعتقد ادوار سعيد أن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية تمتلك الطاقات والموارد لتحول العلم إلى قوة إقناع لدى جموع الناس ، والبناء على هذه القوة والطاقة لنشر السلام الأهلي والمجتمعي والمصالحة الداخلية وعمل توازنات طبقية ، والتخلص من الفقر والأمية والعذابات الإنسانية. تستطيع الجامعات بناء على هذه الرؤية الواسعة والرحبة، إعطاء اهتمام خاص للاستراتيجيات الخلاقة والآليات النافذة لتنمية وتطور الاشتباك العام Public Engagement مع القضايا اليومية الملحة ، ورفع درجة الوعي بها كمقدمة عامة نحو حلها جذرياً.
4. التطوير البحثي والاكتشافات العلمية لان التعليم العالي صمم بشكل إبداعي لدعم الاكتشافات والتكامل والتطبيق العملي والتدريس في معادلة واحدة تكفل تضافر هذه الوظائف في عمل الجامعات في زمن العولمة. وقد ازدادت أهمية هذا التضافر في هذه المهام في ضوء بروز اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات واقتصاد الخدمات لان اقتصاد المعرفة يعني إنتاج المعرفة علمياً وتطبقيها وتطوريها بشكل دائم يضمن الربح والجودة. في هذه الإطار أشار احد خبراء اقتصاد المعرفة إلى مقولة "إذا كانت المعرفة تعد اليوم الكهرباء الحيوية للنظام الاقتصادي ألمعلوماتي الجديد ، فان الجامعات في هذه المعادلة تشكل مصادر الطاقة الكهربائية التي يجب أن تعتمد عليها التطورات اللاحقة والمتجددة". عملت الجامعات في الحالة الإفريقية ، في شرقها وغربها، في تطوير البنية التحية المادية والبشرية في العديد من البلدان من دون التركيز فقط على العلوم الطبيعية والتكنولوجية والفيزيائية ، وإنما إعطاء العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والأدب أهمية خاصة لأنها كلها شركاء في عملية التنمية المتوازنة (Badat, 2009: 8-11).

هنا لا بد أن نشير أن فهم دور الجامعات في عملية التنمية والتحديث والتمدن وإنتاج النخبة يتوقف على قدرتنا على التمييز بين الدور الذي تلعبه الجامعة كمؤسسة مستقلة ومبدعة ، وبين كونها تلف في فلك الدولة وتخضع لخططها واليات الرقابة والسيطرة فيها. كما يجب أن نمييز بين الجامعات والمراكز البحثية ومراكز الفكر والإبداع التي تطلق شرارة التغيير الاجتماعي الشامل وتلك التي تغلق الأبواب أمام التغيير الايجابي والمجتمعي الشامل.

**تدريب ( 1)**

|  |
| --- |
| **ما هي أهم وظائف الجامعات وأدوارها على الصعيد المجتمعي؟؟** |

****

**أسئلة التقويم الذاتي (1)**

|  |
| --- |
| 1. **نفكر بشكل جماعي حول تعريفنا للجامعة .** 2. **حسب اعتقادنا ما هي أهمية الجامعة في عالمنا المعاصر .** 3. **كيف تتكيف الجامعات في مواردها المالية والبشرية في زمن العولمة .** 4. **نستنتج بعد أن نناقش بصوت عال حول دور الجامعة في رسم حدود المعارف الإنسانية وفي مختلف العلوم الاجتماعية والطبيعية.** |

1. **الديمقراطية: الموجات والمضامين والمفاهيم**

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي ونموذجه السياسي والاقتصادي، المعروف بالشمولي، إلى إحداث نقطة تحول عميقة في تاريخ العلاقات الدولية والنظم السياسية على مستوى العالم ككل. لقد كان من نتائج التحول الكبير في أنظمة أوروبا الشرقية التوتاليتيرية إلى شيوع مفاهيم غربية ذات مضامين أيديولوجية رأسمالية مثل الخصخصة، اللبرله والدمقرطة.

يُعَرِّفْ هنتينجتون الديمقراطية على أنها نظام حكم يقوم على مجموعة من التدابير والإجراءات الضرورية لمأسسة عملية صنع القرار السياسي، ومن هذه المتطلبات الإجرائية وجود دستور مكتوب وواضح، مجلس نيابي أو برلمان، انتخابات دورية وتداول سلمي للسلطة، فصل واضح بين السلطات وتعددية سياسية ومصالحية تضمن علاقة تنافسية بين التشكيلات والأطياف السياسية للحصول على أصوات الناخبين . أما هاغو وهاروب وبرسلين فيعرِّفوا الديمقراطية الليبرالية على أنها نظام حكم يتخذ فيه القرارات سياسيون منتخبون، يعملون باسم الشعب وينوبون عنه في اتخاذ القرارات الضرورية بخصوص قضايا هامة تخص حياتهم بمختلف مظاهرها( صافي ويوسف، 2009: 95-130).

روبرت دال ، من أكثر الخبراء الذين كتبوا في الديمقراطية وأسسها ومبادئها وعلاقتها مع الفلسفة الليبرالية وغير الليبرالية ، وتتبع مراحلها التاريخية منذ أيام الإغريق الأولى حيث سادت الديمقراطية الأثينية – نسبة إلى أثينا عاصمة اليونان اليوم- إذ شاعت في تلك الأيام الديمقراطية المباشرة القائمة على أساس مشاركة فئة أو طبقة المواطنين في صناعة القرار السياسي عبر دورها في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وحرمان الطبقات الأخرى من المشاركة السياسة خاصة طبقة الخدم والعبيد والأجانب والنساء (Krausen, 1983: 441-463).

في نفس الوقت الذي تناول فيه مفكرين وخبراء مثل لاري دايموند وفليبي سباجنولي المراحل المختلفة التي مرت بها موجات الدمقرطة Waves of Democracy في العالم منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وحتى وقت قريب حينما تحولت أوروبا الشرقية بأنظمتها الشمولية التسلطية المغلقة إلى النظم الديمقراطية الليبرالية التعددية وذلك في الموجة الرابعة التي اجتاحت تلك المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتحول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى بأكملها إلى المنهجيات الديمقراطية المعاصرة والثقافات السياسية المنفتحة.

بعد الحرب العلمية الأولى ، كانت هناك ما يقارب 20 دولة ديمقراطية في العالم تعطي حق الانتخاب المباشر لمواطنيها واغلبها كان في الدول الغربية خاصة أمريكا ودول أوروبا الغربية ، وقد ارتفع هذا العدد مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، أي في منتصف القرن العشرين بعد هزيمة الفاشية و النازية إلى ما يقارب 30 دولة تقريبا حيث كانت تلك الموجة الثانية للديمقراطية لكن اغلب الأنظمة الديمقراطية بقيت في الدول الغربية مع انضمام دول جديدة لها من خارج المنظومة الأوروبية- الأطلسية حيث كان على رأس تلك الدول الهند التي تعد اليوم من اكبر الديمقراطيات في العالم من حيث عدد الأشخاص المسموح لهم التصويت في الانتخابات الوطنية ، وقد بدأت مرحلة التحول الديمقراطي في الهند مباشرة بعد الاستقلال الوطني في عام 1947 عن الانتداب البريطاني (Diamond, 1997).

أما الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وتوسع نطاق الأنظمة الديمقراطية في العالم فبدأ في سبعينات القرن العشرين واتسع في نهاية ثمانيات القرن العشرين حيث تحول العديد من دول جنوب أوروبا إلى الحالة الديمقراطية خاصة اليونان والبرتغال واسبانيا ، وانضمت دول جديدة إلى الممارسات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ، حيث ارتفع عدد الدول الديمقراطية إلى أكثر من 40 دولة . في هذا السياق يجب أن نذكر انه مع البدء بنشر العدد الأول من مجلة الديمقراطية Journal of Democracy في عام 1990 كان هناك ما يقارب 76 دولة ديمقراطية ، بينما ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 117 دولة في عام 1995 لا سيما بعد توسع الديمقراطية في أوروبا الشرقية،وفي أمريكا اللاتينية، وفي العديد من الدول الأفريقية التي كانت محكومة أنظمة شخصانية أو قبلية ضيقة تحط من قيم الحريات الإنسانية والطاقات الفردية. في هذه المرحلة من عمر التوسع الديمقراطي في العالم ، بدأ الحديث على نطاق واسع عن العلاقة الرابطة بين الديمقراطية من جهة والحكم الصالح والرشيد والتنمية وحقوق الإنسان والحريات العامة من جهة أخرى على اعتبار أن كل ذلك يتلاقى مع سيادة القانون وسيادة القضاء، والفصل بين السلطات لتعميم تجربة ديمقراطية واعية وناضجة (Diamond ,2010:94-104).

رغم الاختلافات في المداخل والسبل المؤدية إلى الديمقراطية، إلا أن العديد من المهتمين والطالبين للشأن الديمقراطي، أجمعوا على توافر شروط وركائز عامة حتى يوصف النظام السياسي بالديمقراطي. سعيد زيداني يرى أن الديمقراطية هي نظام وعقلية وأسلوب في بناء العلاقات، يضمن للشعب أفراداً وجماعات حرية التعبير عن الرأي والتنظيم في جماعات ومنظمات ونقابات وأحزاب، بما يكفل المشاركة الفعلية وتكافؤ الفرص في صنع القرار وتقرير المصير. محمود ميعاري وضع شرطين اثنين حتى يوصَفْ النظام بالديمقراطي وهما: أولاً المنافسة بين منظمات وأحزاب للوصول إلى كافة الوظائف الحكومية من خلال انتخابات دورية منتظمة، وثانياً، منظومة كاملة ومتكاملة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

رجا بهلول وضع قائمة أطول من شروط وصف النظام بالديمقراطي، لكن أهم هذه الشروط والمظاهر هي: حقوق أساسية، فصل بين السلطات، الشعب مصدر السيادة، ورقابة تشريعية وقضائية على السلطة التنفيذية.

أما جميل هلال فأضاف شرطاً آخر وهو العلمانية أو العلمنة لضمان حيادية الدولة تجاه الدين والحياة الخاصة بحيث لا يسود تفسير بديهي أو مسلمات لبعض الحقائق والأمور لضمان درجة مقبولة من التسامح الفكري والديني. يمكن الحديث عن خاصية أخرى للنظام الديمقراطي ألا وهي سيطرة مدنية منتخبة على العسكر والجيش والأجهزة الأمنية لأن في تجارب العديد من البلدان الإسلامية كالباكستان وتركيا والجزائر، ساهم الجيش في إجهاض تجارب ديمقراطية جنينية تحت مسميات وذرائع مختلفة (بهلول: 1997، 45-62).

إن الديمقراطية اليوم تمثل منهجاً وعملية سياسية وليس عقيدة مثل غيرها من العقائد والايدولوجيات, وإنما تتأثر الممارسة الديمقراطية بعقائد المجتمعات ومنظوماتها الفكرية والحضارية والتراثية التي تتم فيها, وتراعي ثوابتها ومنطلقاتها الوطنية تعبيراً عن اختيارات الشعوب فيها. في الزمن الحالي تعتبر الديمقراطية نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجهه الاختلاف في الرأي والتناقض في المصالح. ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة والأغلبية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية مع ضمان تداول سلمي للسلطة ووجود دستور شرعي ومكتوب.

تعتبر المشاركة السياسية الفعّالة والتداول السلمي للسلطة ودورية الانتخابات من التجليات والمظاهر الهامة للديمقراطية خاصة إذا تمت العملية الانتخابية في أجواء حرة ونزيه. نتاج العملية الانتخابية يكون في العادة وصول حزب سياسي أو جماعة سياسية إلى سدة الحكم بحيث تكون مؤهلة لاتخاذ قرارات وتبني سياسات تنفيذية وتشريعات قانونية ملزمة للأفراد والمجتمع والدولة. تمتاز الديمقراطيات المعاصرة على عدم احتوائها على أبعاد وتفضيلات عقائدية وإنما هي تعبير عن مصالح الكل والمجموع داخل المجتمع خاصة في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية الغربية (صافي ويوسف ، 2009 ، 101).

أضحت الديمقراطية مع مرور الوقت محاطة بهالة عظيمة وايجابية لارتباطها مع حكم الشعب وتمثيلها لمصالح كافة طبقات الناس, فالديمقراطية اليوم تعبر عن سلطة الشعب وارادتة ومصالحة. على صعيد المؤسسات واتخاذ القرارات تعني الديمقراطية الحكومة التمثيلية التي تم إنتاجها من خلال عملية تصويت ومشاركة في العملية الانتخابية. إن الديمقراطية كما سبق وذكر أصبحت مرادفة لحكم الناس, وهي بذلك تتناقض مع المفهوم الكلاسيكي لها حيث أن الديمقراطية الكلاسيكية مرتبطة أكثر مع المشاركة السياسية لذوي الاطلاع والتدبير وتمثل صفوة المجتمع ونخبة القيادية. تمثل الديمقراطية الغربية ذات الطابع الليبرالي نموذجاً وشكلاُ مختلفاً عن الديمقراطية الأثينية القديمة التي كانت تعبر عن نمط معين من المجتمع لا عن شكل معين من الحكومة.

إن الديمقراطية اليونانية القديمة قدمت نموذجاً للحكم السياسي المباشر حيث لا يوجد فاصل بين المجتمع والدولة, فقد كان جموع المواطنين يحكمون أنفسهم بأنفسهم من خلال المشاركة الفاعلة في إدارة شؤون الدولة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. اختصر مكفرسون مفهوم الديمقراطية بالكلمات التالية: " الديمقراطية هي نظام حكم تمارس بواسطته الدولة سلطة على الأفراد والجماعات الموجودين فيها. إن الحكومة الديمقراطية تعمل على تثبيت نوع معين من المجتمع ونوع معين من العلاقات بين الأفراد, ومجموعة معينة من الحقوق والمطالب التي تقرب الناس بعضهم من بعض, وذلك من خلال حكم الملكية. إن هذه العلاقات هي فعلاً علاقات سلطة ونفوذ". بالمقابل اعتبر شومبيتر في كتابة الواقع تحت عنوان *الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية* إن الديمقراطية ليس بالضرورة تكون ممثلة لمصالح عامة الناس, وإنما هي على ارض الواقع تعكس مصالح النواب والمسئولين الحكوميين والبيروقراطيين والمؤهلين لاتخاذ القرارات نيابة عن عامة الناس ( صافي ويوسف ، 2009 ، 102).

**تدريب (2)**

|  |
| --- |
| **كيف ينظر كل من سعيد زيداني ومحمود معياري إلى النظام الديمقراطي ضمن رؤيتهم الفلسفية العامة ؟؟** |

**أسئلة التقويم الذاتي (2)**

|  |
| --- |
| **1. نناقش أهمية الأنظمة الديمقراطية وأسسها مقارنة بالأنظمة السلطوية أو الدكتاتورية.**  **2. نتفحص محورية استقلال القضاء وسيادة القانون في الدولة الديمقراطية.**  **3. نلخص بكلمات سهلة وعبارات موجزة ضرورة وجود الأحزاب والتنظيمات السياسية ودورية الانتخابات في النظام الديمقراطي.** |

**4.1 دور الجامعات في تعزيز الديمقراطية وتعليمها:**

في الآونة الأخيرة ، أي في آخر 15-20 عام ، اظهر العديد من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية اهتماماً خاصاً في العلاقة الرابطة بين الديمقراطية والتعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة ، إضافة إلى دور التعليم الرسمي المخطط له مسبقا في التحديث السياسي والتنمية السياسية، وتقوية الدعائم السياسية للنظام الموجود ، سواء كان ديمقراطياً تعددياً أم دكتاتورياً شمولياً ، فضلاً عن دور الجامعات والمؤسسات البحثية ومراكز الفكر العلمي في إشاعة المواطنة الديمقراطية في مجتمعات كثيرة على ظهر المعمورة. من هنا تم تحديث بعض الأطر النظرية التي تتناول مثل هذه العلاقة بين التعليم والديمقراطية ، وتأثير التعليم الرسمي على نشر الديمقراطية، وتعميق ممارستها خاصة في مجتمعات الدول الفقيرة والنامية (Ozor: 2010: 230-245).

تجادل Nancy Cantor انه من دون مبالغة القول أن التعليم العالي يمكن أن يفهم على انه يحمل رسالة تقوم على أساس إعداد الناس والشعوب للقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم المدنية ، حتى أن التعليم الرسمي في زمن الإغريق الأوائل بقي منصباً حول هذا الغرض لدرجة أن الأكاديميات الإغريقية القديمة استطاعت إنتاج مفكرين سياسيين ومصلحين اجتماعيين عبر مراكمة الشعور بالوعي الذاتي وغرس قيم ثقافة التعليم والتنوير والإبداع الفكري والعقلي. وبالرجوع إلى جامعة اليوم ، فقد تغير دورها بشكل رسمي وأصبحت تلعب دور القائد ودور النموذج Model and Leading Role في تنمية الديمقراطية والسياسيات العامة ، وأصبحت مركزاً هاما لتنمية الموارد البشرية في طريق إعداد الفرد والطالب للوصول إلى أماكن صنع القرار السياسي والإداري داخل منظومة الدول البيروقراطية ودورها الإداري العام (Altbach as available <http://upcommons.upc.edu/revists/bitstream/2099/8111/1/albatch.pdf>

وبالرغم أن مهمة الجامعة بشكل أساس بقيت تركز على التعليم العالي والبحث العلمي وتمكين الناس والطلبة والأجيال عبر شهاداتها وخبراتها ، إلا أن فلسفة الجامعة في القرن الحادي والعشرين توسعت لتشمل أيضا ادوار ريادية وتسويقية ، لا سيما في ظل فلسفة اقتصاد السوق، واقتصاد المعرفة وتضخم حجم المعلومات. من هنا لخص Philip Albatch علاقة الجامعة في التحولات المجتمعية الديمقراطية من خلال التركيز على الأمور التالية :

1. تحريك الحياة الفكرية داخل المجتمعات خاصة النامية والفقيرة التي تعاني أصلاً من هيراركية اجتماعية وجمود فكري ، وصراعات قبلية ومناطقية وحركات انفصال متعددة.
2. أصبحت جامعات اليوم حاضنة لتوليد التعليم والتكنولوجيا ، وتحريك الثقافة وإنبات الأفكار الجديدة المتجددة والضرورية لتنمية الشعور بالمواطنة.
3. تتسم الجامعة بميزة تعزيز الحريات الأكاديمية والمهنية ، وخلق الأجواء الديمقراطية الداخلية بسبب استقلاليتها وعقلانية رسالتها مما ينعكس بشكل ايجابي على النظام السياسي الموجود والممارس في البلدان المعنية.
4. تساعد الجامعات ليس فقط في تعزيز التنمية الاقتصادية ، بل أيضا في تدريب الكوادر التابعة للدولة وكوادر المجتمع المدني والقطاع الخاص ، فضلا عن كادر القضاء والسلطات المحلية والهيئات التشريعية والتنفيذية والنقابات المهنية والاتحادات الشعبية الجماهيرية، بهدف تقوية مرتكزات العمل المجتمعي والديمقراطي المسؤول.
5. وبما أن الجامعات تقوم بمهام كثيرة بما فيها التنمية الاقتصادية وتمتين أواصر اقتصاد السوق واقتصاد المعرفة في آن معا ، فان ذلك يساعد في إبراز الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية الوطنية ، والتي تتصف بأنها أكثر الطبقات الاجتماعية والاقتصادية تأثيراً لأنها تمتاز بالحراك والطموح والميل نحو العلمانية ، والتعليم ، وهي التي تدفع الضرائب بشكل أساس مما يضعها مباشرة في مواجهة الحكومة ومساءلتها حول الطرق والوسائل التي تصرف من خلالها الضرائب العائدة للشعب، وهنا تعد المساءلة احد أعمدة ومداميك الديمقراطية (Altbach, 1998, : 55-70).

أحيانا يتم التمييز بين التعليم من اجل الديمقراطية Education for Democracy والتعليم الديمقراطي Democratic Education ، حيث يستخدم هذين المصطلحين بطريقة تبادلية بالرغم أنهما مختلفان. فالتعليم من اجل الديمقراطية يصف العمليات والهياكل والبنى المعلوماتية ، ومحتوى المادة العلمية بهدف نشر الوعي الديمقراطي بين الناس ، بينما يركز التعليم الديمقراطي على نشر عام للمفاهيم النظرية والممارسات العملية لينتج عنها زيادة بالوعي الديمقراطي عبر النقاشات العامة والحوارات المجتمعية أو التي تأخذ مكانتها في كل المستويات الشعبية والرسمية ، وعلى مستوى النخبة السياسية والقيادة الوطنية. يدرك عامة الناس أن المجتمعات المختلفة ، سواء كانت النامية أو الصناعية المتقدمة ، أن الديمقراطية تعني انتخابات عامة وحرة ونزيه، وتنافسية حزبية بين أكثر من حزب على الساحة السياسية في نفس الوقت الذي لا يدركون فيه أن الديمقراطية الحقيقية تعني استدامة الممارسات الديمقراطية وثقافة سياسية ناضجة وكسب الانتخابات عبر دعاية انتخابية محكمة ، ومن اجل تحقيق ذلك تحتاج الشعوب والنخب السياسية والحزبية إلى إرشادات واستشارات عامة على مستوى السياسات والإجراءات التي تقدمها الجامعات ومراكز الفكر والبحث العلمي (Ozor, 2010:230-245).

تسهم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في بناء الديمقراطية، والمواطنة الصالحة القائمة على أساس إدراك الحقوق والواجبات من قبل الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد. تحتاج المجتمعات إلى خريجي الجامعات الذين هم ليسوا فقط مهنيين قادرين ، بل مواطنون ناقدون وعقلانيون ، ومن هنا تلعب الجامعات عبر طلبتها وخريجها وبرامجها ومساقاتها ومناهجها ادوار هامة ومحورية في تعميق أخلاقيات الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان ، بحيث يكون الناتج مواطن ناقد وبناء، ومجتمع ثقافي تعددي ، فيه تناغم الأنا مع الآخر.

لوحظ وبشكل متزايد صعود توجه الاستثمار بشكل مكثف في قطاع التعليم العالي ليكون رافعة نحو التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، لان الجامعة تساعد الطلبة في نهاية المطاف أن يكونوا قوة عاملة وقادرة ومدربة ومنتجه في سوق العمل في أي دولة. وتصبح هذه المهمة أسهل من وجهة نظر الجامعات عبر غرز المعرفة والإتقان والمهارات وبناء القدرات عند الخريجين حتى يتحولوا مع مرور الوقت إلى قوة تنموية منتجة قادرة على مواجهة تحديات التنمية ، ومبادرة نحو الحراك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ، من اجل خلق مواطنة صالحة وانتماء وطني ، على اعتبار أن الفرد مرتاح وسعيد وقادر على تلبية حاجاته الأساسية، وجزء لا بأس به من حاجاته المرتبطة بالرفاهية . أي متابع للتعليم العالي يدرك أن هناك تشابك واشتباك ايجابي واضح وشراكة فاعلة Positive Engagement and Partnership بين الأكاديميين المهنيين والمخلصين من جهة والطلبة من جهة أخرى لبناء وإعادة إحياء التراث الفكري والعلمي والثقافي للأمم والشعوب والجماعات المحلية ، عبر الكتب والفن والرياضة والصور والموسيقى والمسابقات العامة والمنحوتات والاكتشافات العلمية والتكنولوجية ، وعبر سبر أغوار التاريخ القديم لتعميق الفهم الإنساني للطبيعة والكون والدين والمعتقدات الفلسفية ، بهدف إنتاج ثقافة ديمقراطية ناقدة وقارئة وعلمية عند عموم الناس (Badat, 2009: 8-9).

يضاف إلى ذلك أن الجامعات تخدم عملية بناء الديمقراطية والثقافة السياسية التعددية من خلال القيام بثلاث وظائف أخرى مرتبطة بفلسفتها وأهدافها وهي : 1- أن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة واستقلال القضاء وسيادة القانون ، كلها قضايا خاضعة للبحث والتمحيص من قبل الجامعات وطلبة الدراسات العليا من اجل إنتاج المعرفة المفيدة والناقدة في هذه المجالات، 2- مهمة الجامعة الثانية هي الوصول إلى المجتمع المحلي والتشبيك معه وتزويده بالخدمات المختلفة بمن فيها خدمة الالتزام بالديمقراطية وتفعيل النقاشات المجتمعية حول الثقافة المحلية المختلفة، وهل هي خادمة للديمقراطية أم معيقة لها، 3- إضافة إلى البحث العلمي في مجالات الديمقراطية المتعددة والتشبك مع المجتمع المحلي ، تقوم الجامعات من خلال رسالتها وأخلاقياتها وممارساتها في تشكيل نموذجModel قابل للاحترام على اعتبار أنها مدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والتعددية الثقافية.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة ، فان الجامعات تقوم بثلاث وظائف حيوية على هذا الصعيد يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. التنبؤ والاستشرافPrediction and Prophecy بالمعيقات التي تواجه الديمقراطية واقتراح حلول لها علمية وقابلة للتطبيق،
2. حلول الألغاز والتناقضات Solving Paradoxes' عبر تمتين المنهجية العلمية في تشخيص الحالة الديمقراطية ، والتخلص من اللاعقلانية عند بعض المجموعات الاجتماعية التي ترى في الديمقراطية شيء آخر غير الذي موجود على ارض الواقع،
3. استخدام الفن والموسيقى والدراما والرياضة وقوة الإقناع لخدمة أغراض الدمقرطة والتحولات الديمقراطية والسلم الأهلي ، وإفساح المجال الرحب أمام ممارسة الحريات العامة.

**تدريب (3)**

|  |
| --- |
| **كيف لخص فيليب الباتشي Philip Albatch أهمية الجامعات في التحولات الديمقراطية في المجتمع؟؟** |

**سؤال التقويم الذاتي (3)**

|  |
| --- |
| **نرسم صورة جماعية عن أهمية المنهاج الجامعي في ترسيخ معاني الديمقراطية والثقافة السياسية الواعية والناضجة.** |

**4.2 الجامعات ، المجتمع المدني، والديمقراطية:**

يكتسب الحديث حول المجتمع المدني Civil Society والدولة الوطنية (Nation - State) أهمية خاصة والعالم يدخل أبواب ألفية جديدة، حتى أن الكثير من الكتاب والمفكرين والصحفيين ذهبوا إلى حد التنبؤ باضمحلال دور الدولة في السنوات القادمة في ظل عالم مُعَولَم في كافة المجالات والحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية والاتصالية. من هنا يبرز دور المنظمات المدنية والطوعية كقطاع ثابت بين الدولة والسوق ليقوم بمهمة تخفيف وطأة الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي وتضييق الفوارق بين الأغنياء والفقراء. كما أن البعض يرى أن المجتمع المدني ما هو إلا شبكة كثيفة من المنظمات المدنية تعمل بطريقة مفتوحة وشفافة في مجتمع ديمقراطي، يمتلك قدرات الوصول إلى صانع القرار والتأثير عليه. هذه الشبكة تساهم بشكل مباشر في التنمية والاستقرار والفاعلية للسياسة الديمقراطية الوطنية ، وتعمل على توازن آليات اتخاذ القرارات السياسية الوطنية الهامة ، حيث توازن هذه المنظمات عمل السلطة الرسمية. لكن اعتقد آخرون أن المجتمع المدني يضم الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافية, أي لا يوجد تمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي (بشارة : 1996).

يمتاز المجتمع المدني الفلسطيني بخصوصيته الشديدة، بحيث نما وتطور في ظل غياب دولة سيادية، وقد تمكنت المؤسسات المدنية الخدماتية من تطوير مشاريعها الخيرية جنبا إلى جنب مع الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والمجالس النقابية والاتحادات الطلابية ووسائل الإعلام، أي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في فلسطين ، وقد كانت الاتحادات والنقابات المهنية والطلابية الأذرع الشعبية العريضة التي دخلت من خلالها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل المقاوم في داخل الأراضي المحتلة في السبعينيات من القرن الماضي(عبد الهادي وحلبي وتماري : 1994) . هنا مثلت الجامعات الفلسطينية حاضنة طبيعية رءوم ليس فقط لحركة طلابية طليعية وريادية ، وإنما أيضا لجيل من المثقفين والانتلجنسيا والكفاءات الأكاديمية ، القادرة على رفع صوتها باتجاه مزيد من الديمقراطية ، والتحولات الديمقراطية المؤمنة أيضا باهامية تبوء مناصب إدارية وسياسية في السلطة الوطنية لإحداث التغييرات المطلوبة.

تزايد عدد المنظمات غير الحكومية في فلسطين مباشرة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وقد صبت اهتماماتها على مواضيع مدروسة وممولة من الخارج، خاصة في مجال حقوق الإنسان وقضايا الحريات العامة ومكانة المرأة في المجتمع المحلي. ومع إتمام انتخابات المجلس التشريعي والانتخابات الرئاسية في العام 1996، أنشئت العديد من المؤسسات الأهلية المعنية بأمور الانتخابات، واستطلاعات الرأي العام ودراسات حول قضايا السلام والديمقراطية، والشفافية والنزاهة والحكم الصالح والرشيد والتنمية المستدامة والأمن الإنساني ودراسات اللاعنف وعمل مراجعات نظرية وعملية لقضايا الإصلاح بإشكاله وصوره المختلفة خاصة الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والقانوني. كما غطت شبكة المنظمات الأهلية المحلية نشاطات واسعة في مجالات الصحة والتعليم والجامعات والبيئة والتلوث والإغاثات الطبية والزراعية وعمليات تدريب وتأهيل الأسرى والمعاقين ، فضلاً عن عشرات الجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية والمراكز الشبابية وغيرها الكثير. وهنا يجب التذكير أن منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية ، شاركت وما زالت تشارك في تدريب كادر المنظمات المدنية والأهلية عبر منحها الشهادات والخبرات والاستشارات ، وعبر الدراسات العلمية والأبحاث النظرية والتطبيقية. (المالكي : 2007)

إن دور المجتمع المدني هو مساند ومكمل لدور السلطة التنفيذية من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي وفعلي. ومن هذا المنطلق، قام العديد من الباحثين والمثقفين الفلسطينيين وحتى الرموز السياسية وأعضاء في المجلس التشريعي بدراسات نظرية تحليلية وأخرى مسحية استهدفت موضوع المجتمع المدني وأثره في التحول الديمقراطي المستقبلي في فلسطين. فمنظمات العمل الأهلي والمجتمع المدني، هي الأهم في التحول الديمقراطي على الساحة الفلسطينية، إلا أنها مطالبة مع الأحزاب اليسارية ببلورة أطروحات ديمقراطية متكاملة للتعامل مع الواقع الفلسطيني, تسمح لها بتجاوز خلفيتها الماركسية العتيقة وتطوير ممارسة عملية للديمقراطية الشاملة لا سيما بعد عملية الاستقطاب الثنائي بين فتح حماس في ضوء الانتخابات التشريعية الثانية 2006 ، حيث أظهرت الانتخابات مدى عجز الحالة الوطنية الفلسطينية عن استيلاد طريق ثالث فاعل. ومن اجل إحداث تحول ديمقراطي حقيقي فعليها التعبير عن المصلحة العامة في مواجهة المصلحة الشخصية الفئوية الضيقة وتظهر إيمانها وممارستها للقيم الديمقراطية في أطرها وتركيبها الداخلي ، أي تعزيز الديمقراطية الداخلية الحقيقية ، فضلاً عن تعزيز المكاشفة والنزاهة والحكمانية الصحيحة (أبو عمرو : 1995 ).

لعبت الجامعات الفلسطينية الدور الهام في تعزيز التوجهات الوطنية لإحداث التحول الديمقراطي خاصة عبر تدريس مساقات هامة متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولي ، وعبر تخصصات إنسانية واجتماعية على مستوى البكالوريوس والماجستير مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية والتاريخ والدراسات الدولية والتنمية السياسية والدراسات الإقليمية والدبلوماسية. كما أن الجامعات الفلسطينية خصصت مساقات وصفحات كثيرة من رسائل طلبة الماجستير فيها للمصالحة الداخلية والوطنية والديمقراطية الطلابية والحركات النسوية والنقابات المهنية وحركات المثقفين، وما تبع ذلك من تداعيات على المشروع الوطني الفلسطيني الديمقراطي. وقد قام الباحث نفسه بالإشراف على تأليف العديد من الرسائل والأطروحات التي أسهمت في شكل مباشر في إثراء المكتبة الفلسطينية ، وخلق أجواء مريحة للنقاش حول مواضيع الديمقراطية والمصالحة الوطنية داخل حرم الجامعات الفلسطينية.

اعتبرت توجهات فلسطينية أخرى حفاظ هذه المؤسسات المدنية على الديمقراطية الداخلية يؤثر إيجابيا على التحول الديمقراطي على الساحة الخارجية وعلى مجمل العملية السياسية ، إضافة إلى تعميق وتفعيل العلاقة مع الجمهور الفلسطيني العريض والتقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي أو تمويل السلطة الوطنية من أجل ضمان الشفافية والاستقلالية في العمل الأهلي والفاعلية في الأداء. وأن تشكل قوة ضغط فاعلة أو لوبي مؤثر على السلطة، للحفاظ على مصالح الفئات المجتمعية التي تمثلها وبذلك إقران لعمل هذه المؤسسات بالأحزاب السياسية على الساحة الفلسطينية, الأمر الذي أثار الكثير من الانتقادات والمساءلات في أوساط شعبية وسياسية في الأراضي الفلسطينية. البعض يظهر متشائم في تحليله حول مستقبل المنظمات غير الحكومية في فلسطين، لأن قيام السلطة الوطنية أفقد هذه المنظمات بعض أسباب ومبررات وجودها لا سيما في مرحلة 1993-2000. " فالواقع السياسي والاقتصادي الصعب، المتمثل بالتوتر المستمر مع القوى الإسلامية وفرض إسرائيل الحصار على بعض مناطق السلطة وشرذمتها، قد دفع بالدول المانحة بالتركيز على الحاجات الفورية الملحة لإيجاد فرص عمل وتقوية أجهزة السلطة ومؤسساتها، مما أفقد هذه المنظمات غير الحكومية جزءاً هاماً من مصادر دعمها (الشقاقي: 1996).

هنا أيضا بقيت الجامعات الفلسطينية والحركات الطلابية القوة الحية المؤثرة على الخريطة الوطنية الفلسطينية لاحتضانها عشرات آلاف الطلبة ، ومحافظتها على الحراك السياسي العام بالرغم من الضغوطات التي يمارسها الاحتلال ، وتأثيرات الانقسام السياسي بين الضفة العربية وقطاع غزة.

إن استخدام مصطلح المجتمع المدني في السياق الفلسطيني قد خلق تعقيدات وإرباكات فكرية ومفاهيمية بين المثقفين والإنتلجنسيا والأكاديميين الفلسطينيين بحكم طبيعة المصطلح نفسه ومدى اتساقه مع البيئة الفلسطينية. فزياد أبو عمرو يُصر أن هناك مجتمعاً مدنياً فلسطينياً ينمو في الضفة وغزة حتى في ظل غياب دولة سيادية فلسطينية على الأرض . لكن علي الجرباوي وعزمي بشارة ينفيان مثل هذه الإمكانية، لأن هناك تجاهلاًً لمقومات المجتمع المدني في الوضع الفلسطيني، خاصةً تلك المرتبطة بالبيئة المدنية والثقافة السياسية المشاركة وعناصر الدولة الديمقراطية القوية . كما أن تعريف المجتمع المدني فضفاض وضبابي بحيث يشمل الأحزاب والقوى السياسية، إضافة إلى المنظمات الإرثية العائلية الطوعية (أبو عمرو : 1996 ).

وكما نلاحظ فان الأكاديميين الفلسطينيين ليسوا فقط جزء هام من تصورات المجتمع المدني لإحداث التغيير المطلوب داخل المجتمع الفلسطيني ، وإنما هم أيضا جزء هام من عملية النقاش والعصف الذهني حول المفهوم نفسه ، وكم هو متداخل مع مفاهيم أخرى مثل المجتمع الأهلي والمنظمات المدنية والخيرية والعلاقات الطوعية. وهذا بالتحديد ما يمكن للجامعات أن تقوم به أيضا حتى تستطيع توفير الأرضيات والمناخات الملائمة أمام الأكاديميين والخبراء فيها حتى يقوموا بتوطين المصطلحات الوافدة أصلا من بيئات غربية ، وحتى يتسنى لهم الوقت الملائم ليشاركوا في وضع تصورات فكرية هامة حول إمكانيات انبات مثل هذه المصطلحات في بيئة وتربة وطنية.

الأحزاب والقوى السياسية مكون أساسي من مكونات المجتمع المدني بحسب العديد من الآراء ووجهات النظر المختلفة، فالأحزاب السياسية تلعب دوراً خاصاً في إحداث تحول ديمقراطي، بحيث لا يوجد نظام ديمقراطي معاصر بدون أحزاب. فالديمقراطية كنظام سياسي يكتمل بناؤها عندما يكون هناك معارضه نشطة وقوية تساءل وتحاسب الحكومة، كما أن المعارضة القوية تشكل ضمانه أكيدة لعدم قيام نظام دكتاتوري تسلطي يصادر الحقوق ويفترس المجتمع. في المضمون الفلسطيني، غابت الأحزاب السياسية ذات البرامج العملياتية الواضحة في انتخابات 1996 بعدما سيطر تنظيم أو حزب واحد على النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات، وبعدما اعتكفت المعارضة اليسارية والإسلامية عن المشاركة في هذه الانتخابات (حنفي وطبر : 2006).

**** إن عدم رؤية المضمون في برامج الأحزاب والقوى الوطنية قد هيأ الظروف الموضوعية لاستنهاض الهويات المحلية والمناطقية وكل التضامنيات الاجتماعية والإرثية الأخرى، فاتسع تأثير العائلية والعشائرية بحيث أضحت مع مرور الوقت بديلاً عن المشروع الوطني الكامل. هذا الاستنهاض للعائلية والعشائرية يقتل أي جهد أو أي مسعى جاد وحقيقي لتعزيز الديمقراطية على مستوى النظام السياسي ومؤسساته وعلى مستوى القاعدة الشعبية. لكن هذا لم يعفها من انتقادات متعلقة بالبرامج والأجندات التي تحملها ، والتصاقها بالرأسمالية الغربية ذات الأذرع الليبرالية حيث أنها لا تلبي مصالح ومطامع عامة الناس في التنمية والاستدامة والحكم الصالح والشفافية ، بقد ما هي مقيد بشروط وأجندات الممولين الأجانب غير المدركين لحاجات المجتمع الفلسطيني الملحة.

**تدريب (4)**

|  |
| --- |
| **بما أن الأحزاب السياسية جزء من منظمات المجتمع المدني ، فبناء على ذلك بين دورها في التحول الديمقراطي باختصار؟؟** |

****

**سؤال التقويم الذاتي (4)**

|  |
| --- |
| **ندخل في نقاش فكري مع محاضر المساق حول التمييز بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والنقابات المهنية وادوار كل منها.** |

**4.3 ديمقراطية طلابية في رحاب الجامعة الفلسطينية:**

ليس من المبالغة القول أن الجامعة الفلسطينية بكل مكوناتها المادية والمعنوية والبشرية ، قد أسهمت بشكل مباشر في تدعيم مداميك الديمقراطية الفلسطينية بشكل رئيس عبر تهيأة الأجواء أمام الطلبة لممارسة الانتخابات، وتشكيل المجالس الطلابية ، وما يترافق مع ذلك من مظاهر أخرى مرتبطة بالمنافسة والدعاية الانتخابية والمناظرات الفكرية وتنمية فكر الطالب الوطني من خلال دراسة التاريخ والجغرافيا وأبجديات العمل السياسي والتنظيمي ، ومعرفة أطروحات مختلف التنظيمات الفلسطينية ، وان كان كل ذلك بشكل لامنهجي.

تحاول دائما الكتل والتنظيمات الطلابية المختلفة فرض ذاتها, والترويج لبرنامجها الوطني والخدماتي، بحيث تقدمه بألوان وأشكال مختلفة للطالب الفلسطيني، خاصة الطلبة الجدد الذين دخلوا الحرم الجامعي دون أن يكون لهم الخبرة والمعرفة الكاملة بالعمل الطلابي. إن زيارة قصيرة لأحد الجامعات الفلسطينية في أيام الانتخابات ستنعش الصدر والذاكرة, وسيمتزج هذا الشعور الوطني الجارف بألوان العلم الفلسطيني الذي يزين البنايات والأسطح والأركان، وتختلط ألوانه مع ألوان الربيع الدافئة حيث أن انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات الفلسطينية تحدث في هذا الفصل الجميل، كما تمتزج ألوان العلم مع صور الشهداء والأسرى والمحررين، خاصة اؤلئك الذين ينتمون للحركة الطلابية بألوانها وأطيافها السياسية كافة. تختلط صور الشهداء والشعارات الوطنية مع المنشورات والكتيبات التي توزعها كتل العمل الطلابي لتحتوي على أهدافها وأطروحاتها وأفكارها وإنجازاتها, وما ستنوي فعلا ًتقديمه إذا ما أتيح لها فرصة الوصول إلى مقاعد مجلس الطلبة, وبالتالي المساهمة في بناء وتطوير الحياة الديموقراطية الجامعية.

يكتسب الطلبة, باللغة السياسية, خلال وجودهم في الجامعات لمدة أربع سنوات مهارات إضافية من خلال عملهم التطوعي في الكتل والتنظيمات الطلابية، فهم الأقدر على إدارة الحملات الانتخابية والدخول في المناظرات السياسية والفكرية، إضافة إلى مهاراتهم الخطابية والكلامية على مستوى الشخصية والأداء، خاصة المرتبط بالقدرة للوصول إلى أصوات الطلبة الذين لم يحددوا بعد لمن سيصوتون يوم الانتخابات الكبير.إن هذا التمرين الانتخابي له فعلا استحقاقاته في تفريخ قيادات شابه من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية, وبخاصة من الأرياف والمخيمات والطبقة الوسطى (غياضة، 2000، 15-17).

من هنا يمكن للتنظيمات والفصائل المختلفة أن تستفيد من هذه الخبرة الطلابية العالية في إدارة الحملة الانتخابية وتفعيل الدعاية الانتخابية، خاصة أن الشعب الفلسطيني قد مر باستحقاقات انتخابية عديدة على مستوى البلديات والمجلس التشريعي والرئاسة الفلسطينية. فالطلبة يمتلكون من الخبرة والجرأة والمرونة الحد الكافي لضمان حملة انتخابية ناجحة وواعية، تستطيع أن تقرع كل الأبواب, وتحفز مختلف الفئات في المجتمع الفلسطيني للخروج بأعداد كبيرة يوم الانتخابات، لا سيما أن الانتخابات في السياق الفلسطيني أصبحت استفتاءاَ وطنياَ شاملاَ, وجزءاَ من حركة وطنية نضالية فلسطينية, ما زالت تقاوم للوصول إلى الحرية والاستقلال. هذا حتماً ينعكس إيجاباً على الهوية الوطنية الفلسطينية ويساهم في تثبيت الإنسان الفلسطيني على أرضه في ظل معادلة ديموغرافية سكانية يحاول الاحتلال استغلالها لتهجير الفلسطينيين بطريقة ناعمة من خلال بناء المستوطنات والجدار العازل وقتل إمكانيات الحياة والمستقبل في الأراضي الفلسطينية (سالم ، 1999، 55-65).

في بعض الجامعات، تدخل الكتل الطلابية في تحالفات وعلاقات تضامنية ائتلافية قبيل الانتخابات أو بعيدها، بناء على أيدلوجية مشتركة أو برنامج سياسي وطني متقارب, وقابل للتطبيق على ارض الواقع. هنا تظهر قدرة كل اتجاه أو تكتل طلابي للدخول في معترك المساومات والمفاوضات مع الاتجاهات والكتل الأخرى لتنسيق جهودها الطلابية ضمن اتفاقية أو تفاهم ضمني يكفل توزيع المصادر والموارد والغنائم في فترة ما بعد الانتخابات، إذا ما قدر لهذا التكتل أن يفوز. إن التجربة الائتلافية والعلاقات التضامنية المؤقتة بين توجهات سياسية وحزبية مختلفة، هي إحدى مظاهر الديمقراطيات البرلمانية المعاصرة التي تمتاز بتنوع وتعدد الأحزاب وأطروحاتها وبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل عدم قدرة حزب واحد أن يحصل على أغلبية ساحقة في البرلمان تكون كافية لتمكينه من تشكيل الحكومة لوحده، مما يضطره للدخول في اتفاقيات ائتلافية مع أحزاب صغيرة أو كبيرة بناء على تفاهم ضمني أو اتفاق مكتوب يضمن توزيع عادل لمقاعد المجلس بعد حسم معركة الانتخابات (يوسف ، 2011، 2390272).

إن التجربة الديمقراطية الواعية بين أوساط الطلبة في رحاب الجامعات تسهم بالتأكيد في تعزيز التوجهات الديمقراطية, وتقوية البنيان الداخلي للمجتمع الفلسطيني، بتعدديته وتنوعه الثقافي والديني والسياسي والاجتماعي. فالمجتمع المدني الفلسطيني الذي يضم المساجد والكنائس والاتحادات النقابية والأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات الثقافية والإنسانية وإتحادات المرأة والطلبة والشباب، يلعب دوراً محورياً في تعزيز مؤشرات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. إن تنمية المجتمع المدني وتقويته يعد من أهم المداخل النظرية التي تساهم في إحداث تحول ديمقراطي، خاصة إذا اقترن تطور المجتمع المدني مع متطلبات وشروط مسبقة أخرى من أهمها تعميق الثقافة السياسية الناضجة وأنسنة التعليم وبث قيم التسامح والتعددية السياسية والفكرية والدينية والاجتماعية, وتقبل الآخر والتعايش معه .

هناك آليات وميكنزمات مختلفة ومتعددة للتحول الديمقراطي، وما زالت أصداء الحوارات والنقاشات والندوات المتخصصة تدور حول أفضل الطرق والوسائل التي تفضي إلى فضاء ديمقراطي حقيقي. من بين هذه المداخل والآليات التي تبناها البعض هو مدخل الإصلاح والتجديد المؤسساتي في بنية النظام القائم بمؤسساته ومكوناته الرسمية وغير الرسمية. فدرجة المأسسة والبناء الداخلي المنظم والاستقلال المالي للإتحادات والنقابات النسوية والطلابية والعمالية والطوعية والمهنية, وتقوية الديمقراطية الداخلية للأحزاب والقوى السياسية ينعكس إيجاباً على النظام السياسي الفلسطيني ككل. فكلما كانت الأنظمة واللوائح الداخلية واضحة, وكلما كانت الممارسات الحزبية والنقابية تعلي من شأن التعددية السياسية والفكرية، كلما ساهم هذا في مأسسة التجربة الديمقراطية الوطنية, وعقلنة الأنظمة والقوانين والمعايير التي تعنى بالعملية السياسية عموماً(يوسف، 2011،55-58 ) .

إن تعزيز هذا الشعور, وهذه الممارسات يتطلب عقد الورشات والندوات الدورية المتخصصة التي تتناول أمور الحركة الطلابية, ومشاكل طلبة الجامعات، خاصة في هذا الزمن الذي تعاني فيه الحركة التعليمية الفلسطينية مشاكل جمة ومعقدة. فعملية التثقيف السياسي والنقابي أمست ضرورة وطنية بحيث تعنى مجالس الطلبة المنتخبة وعمادات شؤون الطلبة وممثلي الكتل الطلابية بعملية التوعية من خلال مساعدة الطلبة للإلمام بأبجديات الحركة الطلابية الفلسطينية، من حيث البدايات والمراحل التي مرت بها وظروفها الحالية. هذه الورشات المتخصصة تساعد بالتعريف بالمؤسسات القيادية والتنظيمية التي قادت العمل الطلابي داخل الوطن وخارجه، كما أنها تساعد في معرفة العلاقة العضوية/الوجدانية بين كتل العمل الطلابي وفصائل العمل الوطني المقاوم.كما أن للحركة الطلابية دور في تدعيم المؤشرات الديمقراطية من خلال المشاركة الفاعلة في عملية الانتخابات, والإصلاح السياسي والاجتماعي والتعليمي، كما أنها قادرة على رفد النخب السياسية الفلسطينية بكادر ودماءٍ جديدة .

أسهمت الحركة الطلابية في تفريخ قيادات فصائلية وحزبية ومجتمعية, حيث لم يكن دور الكتل الطلابية منصب على إيجاد وإبراز قيادات طلابية فحسب, بل تعدى الأمر إلى صقل وتمتين قدرات هذه الكفاءات والقيادات الذين تم تأهيلهم خلال فترة دراستهم في الجامعات. وقد نشطت هذه القيادات الطلابية بعد تخرجها من الجامعات في قيادة العمل المجتمعي العام, وفي إطار الفصائل والأحزاب الفلسطينية, وفي منظمات المجتمع المدني, كما شارك بعض هذه القيادات في إدارة مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية والأجهزة المدنية والأمنية .

إن تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية, سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو في الشتات والمنافي, لم يختلف كثيراً ولم يتمايز عن تاريخ فصائل العمل الوطني الفلسطيني بكل أطيافه وألوانه السياسية والحزبية. حتى أن البعض يستطيع الادعاء في هذا السياق أن بعض القيادات الطلابية الفاعلة والنافذة ضمن القاعد الجماهيرية قد استطاعت من استغلال قدراتها وطاقاتها القيادية والتعبوية لبناء وتأسيس فصائل وأحزاب فلسطينية, لا سيما في خمسينيات القرن العشرين. إن الحديث عن الحركة الطلابية في الفلسطينية في المضامين وظروف النشأة والتأسيس يعني ملاحظتين جوهريتين: الأولى أن الحركة الطلابية نفسها كانت مساهمة محورية في التأسيس والتنظير للأحزاب الفلسطينية خاصة في بداياتها الأولى, وهذا ينطبق على حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية وحركة فتح وغيرها من الفصائل, إضافة إلى الأحزاب والحركات الإسلامية خاصة الإخوان المسلمين. أما الملاحظة الثانية فمتعلقة بالحركات الطلابية التي أنتجتها الأحزاب والفصائل السياسية, وهي تشكل كافة الأطر الطلابية في داخل الأراضي الفلسطينية, وقد تزامنت نشأة هذه الروابط الطلابية مع قيام العديد من الجامعات الفلسطينية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

لقد غرقت الحركة الطلابية الفلسطينية في النشاطات السياسية والحزبية حيث عمدت الفصائل والأحزاب المختلفة إلى زيادة درجة التأطير والتجنيد والتعبئة في صفوف الطلبة لأنهم يمثلون الشرائح المتعلمة, إضافة إلى الدور الريادي للحركة الطلابية في رفد الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج بالكوادر والقيادات الوطنية المؤهلة فكرياً وسياسياً للعمل في صفوف المنظمات الفلسطينية. لقد شكلت الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة المنابر والمحطات الهامة للمناكفات السياسية والحزبية والنقاشات الطويلة وللدعايات الانتخابية لفصيل أو تنظيم سياسي ما, حيث أن حالة الجدل السياسي استغلت لمهاجمة الخصوم من أتباع الفصائل الأخرى ولزيادة وعى جموع الطلبة بالبرامج السياسية والانتخابية للفصائل والأحزاب السياسية. وبما أن الحركة الطلابية الفلسطينية انطلقت في أوج المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي, فقد عملت جاهدة لاستنفاذ كل خيارات مقاومة الاحتلال عبر منبر الجامعات، ومن خلال العمل الجاد والدؤوب لتجنيد الطلبة وتأطيرهم وتثقيفهم سياسيا حتى يقوموا بمهمة مقاومة الاحتلال بطريقة واعية وثمرة وعقلانية.

في نفس هذا السياق يجب أن لا ننسى أو نتناسى الأدوار الاجتماعية والتوعوية المهمة التي تقوم بها الحركة الطلابية بالتحديد على صعيد العلاقات الاجتماعية بين الطلبة أنفسهم , وتنظيم النشاطات الثقافية والاجتماعية لتمتين هذه العلاقات. كما كان هناك تركيز على الشرائح الضعيفة والفقيرة في أوساط الطلبة من اجل ضمان حصولهم على التعليم ومواصلة مشوارهم العلمي, وحق الجميع في التعليم أولاً وفي المشاركة في كل الأنشطة الطلابية ثانياً. لقد اقترن العمل والنشاط الاجتماعي والثقافي في أجندة العمل الطلابي مع نشاطات نقابية ومطلبيه لا يستهان بها وجلها متعلقة بمستوى وطبيعة الخدمات المقدمة للطلبة, والتخفيف عنهم فيما يتصل بالأقساط الجامعية, والعمل على توفير المنح والمساعدات المادية للطلبة الفقراء وأبناء الأسرى والجرحى والشهداء, إضافة إلى جهد بذل لتنسيق النشطات الطلابية من خلال النوادي واللجان والعمادات المختلفة, وبمشاركة أساتذة ونقابيين وإدارة الجامعات.

**أسئلة التقويم الذاتي (5)**

|  |
| --- |
| **1.نتحاور حول العلاقة بين الديمقراطية الطلابية من جهة والديمقراطية على المستوى الوطني من جهة أخرى.**  **2. نتجادل في أهمية وضوح البرامج الانتخابية للكتل الطلابية في أوقات الانتخابات.**  **3- نفكر في أهمية تعزيز الفكر الطلابي فيما يتعلق بالعمل التطوعي داخل الجامعة وخارجها.** |

**5.النزاهة والشفافية: في تعريف المفاهيم:**

دخلت مصطلحات الدراسة الرئيسة – النزاهة والشفافية والمساءلة والحكم الصالح- إلى الأدبيات الإنسانية والاجتماعية ، والى قواميس الحكم والأنظمة السياسية والإدارة العامة في آخر عشرين عاما بعد أن ازداد الاهتمام بظاهرة الحكم والإدارة وتوظيف المال العام وآفاق التنمية والتحولات الديمقراطية ومستقبل حقوق الإنسان . فالنزاهة على هذا الصعيد تعني منظومة قيم الصدق والأمانة والإخلاص والانتماء في العمل والولاء للمؤسسة التي يعمل فيها الفرد ، والاهتمام بالمصلحة العامة ، بحيث لا تكون المصلحة خاصة متسيدة على حساب المصلحة العامة ، وعدم الجمع ما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. وقد اقترحت بعض المصادر المكتوبة في هذا الشأن العديد من الآليات والوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيز توجهات ومسارات النزاهة في المجتمع ، ومنها تشكيل المنتديات العامة ومجموعات الضغط ، وتفعيل حق الوصل إلى المعلومات ، ووضع آليات واضحة لشكاوى الجمهور ، إضافة إلى تشكيل دوائر النزاهة الأكاديمية بحيث تضم طلبة ومحاضرين ، وتسهيل أنظمة القضاء على الفساد عبر وجود تعليمات وتشريعات مختلفة واضحة في هذا السياق. ومن اجل تسهيل هذه المهمات اقترح البعض وضع ما يسمى بمدونات سلوك النزاهة في المؤسسات العام Code of Conduct على شكل أنظمة مكتوبة لتكون المرشد للموظفين في عملهم ، وفي تعاملهم مع زملائهم ومع المواطنين والمسئولين ، والعمل على تقديم الخدمات للمواطنين من باب المساواة الكاملة بينهم وبطريقة مهنية بحته.

أما الشفافية فتعني بالدرجة الأولى وضوح العلاقة مع الجمهور ، فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات ، والإفصاح لهم عن السياسات العامة المتبعة ، وبخاصة السياسات المالية وحسابات القطاع العام وكيفية إدارة الدولة. كذلك تعني الشفافية الحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة أو السرية والتي تتسم بالغموض، وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح. وقد وضعت بعض المعايير والمؤشرات الهامة للشفافية منها : توافر الوثائق المكتوبة حول أهداف المؤسسة وفلسفة عملها وبرامجها ، وتوفير معلومات أساسية حول النظام الأساسي للمؤسسة وموظفيها وهيكلها التنظيمي للجمهور ، كذلك إتاحة الفرصة أمام الجمهور للاطلاع على أهداف المؤسسة وخططها المستقبلية ووجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات الأساسية لعامة الناس.

ازداد الاهتمام بقضايا الفساد والمحسوبيات وهدر المال العام, وتعددت الرؤى النظرية والتجارب العملية لمكافحة هذه الآفة الخطيرة, ومحاربة القائمين عليها والراعين لها والمعتاشين منها في الكثير من الدول لا سيما في العقد الأخير من القرن العشرين. في هذا السياق العام ظهرت إلى حيز الوجود العديد من المبادرات المحلية والإقليمية والدولية التي كان وما زال جل اهتمامها منصباً على تخليص المجتمعات البشرية من الفساد والمفسدين لما لهذه الظاهرة الخطيرة من تداعيات وآثار سلبية ليس فقط على المال العام, وانما أيضا على مستقبل التنمية والتطور والتحديث في هذه المجتمعات والدول, وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والإنسانية.

في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي تعمق اهتمام وتأثير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في تناولها لموضوع الفساد والإفساد, وأثره على مستقبل التنمية في بلدان المعمورة كافة, ففضلا عن العديد من القرارات والتوصيات والمداولات الرسمية وغير الرسمية التي تبنتها الأمم المتحدة, والتي كان آخرها المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003, بحيث أصبحت نافذة في عام 2005. وقد ربطت هذه الاتفاقية بين محاربة الفساد من جهة, وبين تحقيق الأمن والاستقرار في دول العالم, وتعميق قيم الديموقراطية وأنسنة التنمية البشرية والاقتصادية عموماً بما يتلاءم مع قيم ومفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة, ومع التشريعات الإدارية والقانونية المنظمة لعمل القطاعات الاقتصادية والتنموية المختلفة بما فيها القطاع العام والخاص . وبما يضمن المحافظة على استقلالية الدول الموقعة على هذه الاتفاقية, وعدم التدخل في شؤونها الداخلية باسم أو تحت ذريعة محاربة الفساد أو حماية حقوق الإنسان .

أجمعت العديد من المصادر, الأولية والثانوية, التي أنتجتها ورعتها مراكز علميه وبحثيه مرموقة أو باحثين متمرسين أن الفساد له أشكال وصور ومظاهر مختلفة بحيث تختلف من مجتمع إلى آخر أو من حالة إلى أخرى.إلا أن هذه المصادر اتفقت على تعريف مقارباتي لمصطلح الفساد وبحيث "يتضمن كل عمل أو سلوك في سوء استخدام المنصب العام لتحقيق أو إنجاز مصلحة خاصة، بمعنى أن الشخص المسؤول يستغل المنصب العام الذي يشغله من اجل تحقيق منفعة ذاتية أو لجماعته السياسية أو لقبيلته أو لمنطقته" .خطورة الفساد أنه يتجلى للمراقبين ويتراءى للباحثين في صور وأشكال ومظاهر ضبابية هلامية مختلفة تمتد لتشمل الواسطة والمحسوبية والمحاباة والابتزاز وهدر المال العام (مصلح، 2004: 4-6).

إضافة إلى ما ذكر، بعض الباحثين المختصين بظاهرة الفساد صنفوا الأشكال الآتية على أنها تأتي ضمن حالات الفساد وهي:

1. المحاباة والتمييز بين المواطنين بسبب الدين أو القرابة أو الصداقة أو العرق.
2. سوء الإدارة والإهمال في إدارة المال العام مما يؤدي إلى إهداره.
3. التأثير على القضاء وأجهزة الرقابة والمساس سلباً باستقلالية القضاء والمحاكم.
4. التأثير على الرأي العام عن طريق استخدام الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لتمييع الحقائق وتزويرها أمام الرأي العام أو العمل لصالح جماعات المصالح والضغط والنفوذ على حساب المصلحة العامة.
5. إجهاض التجارب الديمقراطية من خلال الفساد السياسي مثل تزييف الانتخابات وتزوير نتائجها (مصلح: 2007: 58) .

منظمة الشفافية العالمية نظرت إلى الفساد وتأثيره وتداعياته على الدول والمجتمعات نظرة شاملة ومتكاملة لأنها ربطت بين الفساد والانعكاسات الخطيرة له على الفئات المهمشة والمستضعفة مثل الأطفال والنساء والمعاقين المحرومين من الاحتياجات الأساسية في التعليم والصحة والغذاء، والأخطر من ذلك أن الفساد يساهم بشكل مباشر في تشويه التجارب الديمقراطية وعمليات السوق الحر والاقتصاد الليبرالي عن طريق التلاعب بآليات السوق وسلب البشر من منافعه (يوسف، 2007).

**تدريب (5)**

|  |
| --- |
| **نعدد باختصار أشكال ومظاهر الفساد السائدة في المجتمعات.** |

**** **سؤال التقويم الذاتي (5)**

|  |
| --- |
| **نفكر في العلاقة الفكرية والمفاهيمية بين الفساد من جهة والنزاهة من جهة أخرى.** |

**5.1 ادوار محتملة للجامعات في تعزيز منظومة النزاهة:**

يمكن للجامعات عموماً وللجامعات الفلسطينية والعربية أن تلعب دور أكثر تأثيراً وأكثر فاعلية ووضوحاً على صعيد تعزيز منظومة النزاهة الوطنية عبر التعمق وعبر التفكير في المحاور والأفكار التالية ، على أنها تبقى قابلة للنقاش ، وهي:

1. استنهاض الطاقات والكفاءات الفلسطينية خاصة النابعة من الأكاديميين العاملين فيها في مهمة صياغة المفاهيم النظرية المرتبطة بهذا الموضوع ومنها النزاهة والمساءلة والشفافية والحكم الصالح لان ما أنتج فلسطينياً حول هذه القضايا يبقى قليلاً على الأقل حتى الآن. وفي هذا السياق يمكن القول أن الجامعات يجب أن تتحول إلى مصانع ومعامل لإنتاج وصياغة هذه المفاهيم ، ومن ثم ربطها بشكل منطقي وواقعي مع التجارب العملية وجسر الفجوة ما بين النظرية والتطبيق إن وجدت. إن صياغة المفهوم بالشكل الصحيح يساعد أولاً في عمل تأطير نظري مناسب لموضعة الحالات الدراسية المختلفة في نطاق البحث والتمحيص ، كما أن المفهوم الصحيح يساعد أيضا في تشخيص المشاكل العملية المتعلقة بالفساد والنزاهة وغير ذلك من قضايا تواجه مستقبل الإدارة العامة في العديد من دول العالم. ومن هنا فأنني أرى أن الجامعات يقع على عاتقها التحول إلى ورشة مفتوحة تتبادل فيها الأفكار ، وتطرح البدائل النظرية ، وتدرس الحالات المختلفة من اجل صياغة مفاهيم واضحة تناسب الحالة والوضعية الفلسطينية ، لكنها تتواصل أيضا في نفس الوقت، مع تجارب وأدبيات إقليمية وعالمية في هذا الصعيد.
2. تطوير برامج البكالوريوس والماجستير وبرامج الدبلوم وشهادات التعليم المستمر داخل الجامعات الفلسطينية ضن رؤية واضحة لمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية خاصة في المساقات التربوية والإنسانية والاجتماعية ، وحتى الذهاب إلى درجة التفكير في وضع منهاج لمساق متخصص ذات طبيعة عامة ، اختياري أو إجباري ، بحيث يدرس إلى كل طلبة الجامعات ومرتبط ليس فقط بالنزاهة الوطنية وأعمدتها ومرتكزاتها ، وإنما أيضا بالرؤية الفلسطينية لمحاربة الفساد والمحسوبية وهدر المال العالم وغسيل الأموال، وما إلى ذلك من قضايا عملية. وقد كان حقيقة لبعض الجامعات الفلسطينية تجارب ملموسة في هذا الصعيد ، إذ قامت بتدريس مساق النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفاسد ، عبر الاتفاق والشراكة مع مؤسسة أمان وهو الائتلاف الفلسطيني لمحاربة الفساد. وتم تدريس المساق في مرحلته الأولى في أربع جامعات فلسطينية هي القدس أبو ديس ، وبير زيت والخليل والعربية الأمريكية ، وانضمت النجاح الوطنية والإسلامية إلى مشروع المساق في مرحلة لاحقة
3. . وسيكون للباحث مساهمة في نهاية هذا الفصل في الكتابة حول تجربة الباحث الشخصية واستنتاجاته حول المساق وطرق تدريسه وآفاق تطويره حث كان له انعكاسات وإسقاطات ايجابية على سلوك الطلبة ، وعلى مهمة بث رسالة تنوير وتثقيف لهذا الجيل من الطلبة الشباب. والعمل بجد لتعزيز مكانتهم في تعزيز النزاهة الوطنية ومحاربة الفساد كجزء من إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية والصمود على الأرض ، اقتراناً مع المأسسة والدمقرطة ومراعاة حقوق الإنسان ، ولما لهذا المسار من دور واضح في تدعيم مبادرات أكاديمية وطلابية في آن معاً. وهنا فأنني اقترح أن تشترك أكثر من جامعة فلسطينية في تطوير برنامج دراسات عليا في موضع النزاهة ومحاربة الفساد ، ربما بالتنسيق مع بعض الجهات الفاعلة أو المتخصصة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، المشهود لها بالنزاهة والشفافية والمساءلة، على أن يكون هذا البرنامج مصادق عليه من قبل الدوائر المختصة في وزارة التربية والتعليم العالي ، وجاهز لاستقبال الطلبة بعد إجراءات الامتحانات النظرية والتحريرية والشفوية ، وبعد استيفاء معايير على الطالب أن يحققها قبل الانضمام إلى البرنامج. يمكن لخريجي هذا البرنامج على المدى القصير والمدى المتوسط أن يتحولوا إلى جيش جاهز من الفاعلين والمتطوعين لفرض نموذج نزاهة وطني ومحاربة الفساد على كل الأصعدة، بمن فيها المؤسسات الرسمية وقطاع الحكم المحلي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام وما إلى ذلك من قطاعات رئيسة أخرى.وعليه فان هذا البرنامج المقترح يجب أن يأخذ الصفة التداخلية ، أي التداخل المعرفي Interdisciplinary في أكثر من مجال معرفي وتخصصي ، بحيث يجمع بين الإدارة العامة والقانون وعلم الاجتماع ووضعها في بوتقة علمية أكاديمية جامعة تناسب أهداف التخصص، ومنها العمل لصالح النزاهة ومحاربة الفساد، وفتح آفاق توظيف جديدة في أكثر من مجال وأكثر من حقل. في بعض دول أمريكا اللاتينية خاصة البرازيل ، لعب قطاع التعليم العالي في آخر عشر سنوات أو يزيد ادوار مهمة في الحراك الاجتماعي حيث ظهرت مجموعات اجتماعية جديدة استغلت المساحات المفتوحة أمامها من أجل القيام بالعديد من النشاطات الفكرية والتجنيد السياسي والتنشئة السياسية ، كما أن هذه المجموعات الاجتماعية تسلحت بالمهارات الثقافية والمهنية. في نفس الوقت الذي لعب فيه هذا القطاع مهمة حيوية في الحد من المشاكل المزمنة مثل الفوارق الطبقية وغياب المساواة الاجتماعية وغياب العدالة في توزيع الدخل.
4. أهمية الموازنة بين مخرجات البرامج التعليمية والأكاديمية من جهة ، ومتطلبات سوق العمل من جهة ، وهذه مهمة تعد وطنية من الطراز الأول لأنها تسهم بشكل مباشر في تدعيم آفاق التنمية الوطنية وتعزز المؤشرات البشرية ، وتسهم أيضا في حلحلة مشاكل البطالة في أوساط خريجي البرامج الأكاديمية. إن اشتراك كل الجامعات المحلية في وضع إستراتيجية وطنية لمعالجة العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العملية التعليمة العليا أو الجامعية ، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ،يسهم بشكل مباشر في التخفيف من وطأة مشكلة البطالة بين الطلبة الخريجين في الكثير من التخصصات. وهنا لا بد أن تدرك الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أن أجواء البطالة بين الشباب والطلبة ، مقرونة بالفقر والعوز والظروف الاقتصادية الصعبة والتضخم في التوظيف في قطاعات السلطة، وشح المردود المادي من التوظيف في القطاع الخاص ، كلها عوامل تدفع عامة الناس لتنمية ثقافة الواسطة والمحسوبية في سبيل البحث عن مصدر رزق امن ومحترم, خاصة أن الثقافة الاجتماعية والمجتمعية تبرر الواسطة على أرضيات عشائرية وقبلية وعلاقات شخصية وزبائنية.

وهذا يتطلب من الجامعات الدراسة المتواصلة لسوق العمل فلسطين من حيث خصائصه ومتطلباته ، ورصد آفاق التوظيف فيه خاصة للخريجين الجدد الباحثين عن فرص عمل ، كما أن الجامعات في حاجة ماسة إلى متابعة الخريجين بعد التخرج والمساعدة في إيجاد فرص عمل لهم محلياً وإقليمياً عبر وحدات ومراكز التوظيف فيها ، والعمل على تحسين فرص العمل لهم من خلال الدورات التدريبية وتنمية المهارات اللازمة التي تساعد في الحصول على فرص عمل جديدة في بيئة عمل متخمة بالخريجين وتمتاز بالمنافسة الشديدة. ويمكن للمنهاج المدرسي والجامعي أن يكون له نتائج عكسية تماما ، ففي بعض الدول الإفريقية مثل غامبيا مثلا ، يمتاز التعليم المدرسي والجامعي وإدارة العلمية التربوية بالاتوقراطية المقيتة حيث يميل كثيرا نحو السلطوية ، ويترعرع الطلاب في المدارس قبل أن يذهبوا إلى الجامعات وهم يمتلكون قيم سياسية تنمي فيهم المشاركة السلبية في الحياة العامة. تأخذ أساليب التدريس في المدارس والجامعات أسلوب السلطة الهرمي والنسخ والتلقين من دون إدراك قدرات الطلية المعرفية ومن دون تشجيعهم للقدرة على التحليل.

1. رفد الحكومات الوطنية والمحلية بالكوادر الأكاديمية والكفاءات البحثية القادرة على رفع أداء المؤسسات العامة ، المدنية والأمنية وتحسن مستوياتها من حيث الإنتاجية والفاعلية والانضباط واحترام الأنظمة والتعليمات والالتزام بالمعايير الوطنية في العمل الوظيفي النظيف. إن الأكاديمي الذي يتحول للعمل في القطاع العام اثبت في أكثر من مجال انه يمتلك الحساسية الوطنية والاجتماعية والمعرفية لتحسين أدائه في هذا القطاع كونه يحمل الخبرات المختلفة والرؤية الجديدة ونتاج أبحاث ، وتكون عملية صناعة القرار عنده عقلانية واعية تعتمد على نتاج أبحاثه ورؤيته العلمية وخبراته الواسعة. كما أن تواصله مع الطلبة في الجامعات ، ومتابعة البحوث العملية والمشاركة في المؤتمرات الدولية تفتح له رؤية آفاق الصورة بشكل مختلف عن أناس آخرين لأنه جسد في شخصيته البعدين المحلي والعالمي بحيث استطاع نقل تجارب الآخرين واستفاد منها في العمل الأكاديمي ، وستنعكس إيجابا على عمله الجديد في القطاع العام أو قطاع السلطة الحكومية. في بعض دول أوروبا الشرقية والوسطى مثل بولندا والمجر وجمهورية التشيك ، تطور التعليم العالي بشكل كبير بعد انهيار الأنظمة الشمولية الاشتراكية في العقد الأخير من القرن العشرين ، إذ استفاد هذا القطاع من تدهور التمويل في قطاع التعليم الحكومي ، ونتيجة لتحرير إجراءات إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة كنتيجة من نتائج الفكر الليبرالي الجديد في هذا القطاع. وساهمت تلك المؤسسات التعليمية الخاصة في زيادة درجة الإبداع والابتكار التكنولوجي على نطاق واسع ، وذلك بسبب تحررها من سطوة الحكومة وغياب التاريخ المؤسساتي البيروقراطي المعمول به في الجامعات. كما أن بعض هذه الجامعات الخاصة قد تم تأسيسه بالتنسيق مع مؤسسات دولية تتبنى الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ، وبالتالي أسهمت في إنتاج نخبة أكاديمية عملية متنورة قادرة على تحمل مسؤوليات التنمية المستدامة والإدارة النظيفة.
2. تأسيس مراكز التميز الأكاديمي والبحثي Center for Academic and Research Excellence داخل الجامعات لان البيئة الجامعية الآمنة والنظيفة والنزيهة تنعكس إيجابا على نزاهة المجتمع. وقد بدأت هذه المراكز في العديد من الجامعات الأوروبية والأمريكية، حيث تسهم هذه المراكز في مساعدة الطلبة أولاً في زيادة درجة المهارات التي يمتلكوها وتقوية استراتيجيات التعليم وبناء الثقة والعمل الجماعي وروح الفريق وجعلهم متعلمين فاعلين وتقديم الحوافز لهم عبر جلسات عصف ذهني تنمي التفكير والإبداع، والبحث عن حلول لمشاكل تعليمية تواجههم داخل الجامعات. وارتبطا مع ذلك قامت العديد من الجامعات الغربية بتأسيس مراكز النزاهة الأكاديميةAcademic Integrity وتحسين الجودة لضمان عملية تعليمية نظيفة تشمل الطلبة والأكاديميين والإداريين. لكن يبقى التركيز على الأكاديميين في هذه المعادلة لان النزاهة الأكاديمية تعتمد عليهم بشكل مباشر لأنهم وجهاً لوجه مع الطلبة ، وهم الذين يقومون بعملية التدريس ووضع الامتحانات والتصحيح والتقييم وما إلى ذلك من وظائف . وقد تم تحديد خمس قيم رئيسية مرتبطة بالنزاهة الأكاديمية بالنسبة للهيئة الأكاديمية هي: النزاهة ، الثقة ، العدالة ، المسؤولية والاحترام. ومن هنا تقع على المحاضر الجامعي عدة مسؤوليات ومهام في واجبه في فرض النزاهة الأكاديمية ومنها:

* إشعار الطلبة بالمعايير العالمية للسلوك السليم داخل الجامعة.
* التوضيح لهم كيف أن الغش في الامتحانات يؤذي الطلبة أنفسهم.
* اتخاذ خطوات لكشف الغش حتى يشعر الطلبة أن هناك متابعة وثيقة.
* إذا حدث فعلا الغش ، يتصرف المحاضر بقوة وبحزم ضمن إجراءات الجامعة التأديبية.
* استغلال الوقت الكافي في بداية الفصل الأكاديمي لتوضيح أسس السلوك الحسن والسلوك المطلوب.
* تنمية معايير وأجواء جماعية للنزاهة داخل الصف الدراسي.
* ضمان وصول الطلبة إلى المواد التعليمية ومتابعتهم في كتابة الوظائف والامتحانات وأوراق العمل والأبحاث.
* إدراك النقاط والعوامل الضاغطة على الطلبة خاصة أصحاب المستويات التعليمية المتدنية.
* زرع الثقة بين الطلبة وخلق الحوافز المختلفة.
* مواجهة الطلبة في حال تورطوا في حالات غش أو سرقات علمية.

****وأخيرا قدرة المحاضر أو المدرس الجامعي التمييز بين ثلاث حالات في كتابة الأبحاث وهي : Plagiarism , Paraphrasing and Direct Citation لان مثل هذا التمييز بين الحالات السابقة يعزز نشأة بيئة بحثية علمية تشجع الفكر الحر والتواصل السلس بين الأكاديمي والطالب.

**تدريب (6):**

|  |
| --- |
| **نعدد بحيادية دور الأستاذ والمحاضر الجامعي في فرض النزاهة الأكاديمية خلال عمله الأكاديمي والبحثي في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.** |

**أسئلة التقويم الذاتي (6):**

|  |
| --- |
| **نفكر في ادوار أخرى غير التي ذكرت في هذا الفصل يمكن للجامعات أن تقوم بها في تعزيز مفاهيم النزاهة المجتمعية.** |

**5.2 تجربة تدريس مساق النزاهة والشفافية في الجامعات الفلسطينية:**

تعد تجربة تدريس مساق النزاهة والشفافية في مواجهة الفساد في العديد من الجامعات الفلسطينية غنية جداً ، خاصة في يتعلق بالأداء الأكاديمي والتجربة العملية. وجاء التميز في هذا المساق من خلال المادة العلمية والتعليمة الجديدة Syllabus والتي أعدت عبر شراكةبين عدة جامعات فلسطينية ومؤسسة أمان حيث اشتركت في المشروع في مرحلته الأولى أربع جامعات فلسطينية فيما انضمت إليه جامعات أخرى في مرحل لاحقة. وقد تم إعداد المادة العلمية بالاشتراك المباشر لفريق مؤسسة أمان ، وتمت مراجعه له من قبل أكاديميين يعملون في حقول مختلفة في الجامعات المحلية. اثبت تجربة تدريس المساق أنها ممتعة Joy and Fun لشعور الأستاذ الجامعي انه يقوم بواجب وطني تجاه الوطن من خلال غرس ثقافة النزاهة في مختلف المستويات داخل الحرم الجامعي ، لا سيما في أوساط الطلاب والطالبات باعتبار أنهم مجموعة اجتماعية شبابية فاعلة وقادرة على إحداث التغيير في المجتمع ، مع إبقاء ما يحدث اليوم في العديد من الدول العربية حاضراً في سياق التغيير الشامل، ودور الشباب فيه. لكن في نفس الوقت ، يشكل تدريس المساق تحديا على صعيدين : التحدي الأول متعلق بالتحضير النظري الجيد الذي يجب أن يقوم به المحاضر في تدريسه لمادة علمية نظرية متداخلة الحقول المعرفية ، أما التحدي الثاني فينصب على مساحة الحرية الممنوحة لتدريس هذا المساق ، لا سيما في عرض أمثلة مختلفة عن الفساد والمحسوبيات والواسطات وهدر المال العام، وما إلى ذلك من أمثلة ، وقد امتاز الكتاب الذي اعد لخدمة هذا الغرض بالسمات التالية:

* + احتوى الكتاب على أربعة فصول والعديد من الحالات الدراسية كلها متعلقة بالحكم الصالح ومعاييره ، وارتباطه مع النزاهة والمساءلة ، والفساد وأشكاله المختلفة ، ونظام النزاهة الوطني والتجربة الفلسطينية في هذا السياق.
  + تجربة جماعية لأكاديميين من أربع جامعات فلسطينية في عمل مراجعات نقدية للكتاب وإبداء وجهات النظر فيه ، وبالتالي تنمية روح العمل الجماعي الأكاديمي الفلسطيني.
  + ينتمي الأكاديميين لحقول معرفية مختلفة منها القانون والعلوم السياسية والإدارة العامة وعلم الاجتماع.
  + يمثل الكتاب على بساطة محتواه جزء من تجربة فلسطينية كتابية لا باس بها في إعداد المواد التعليمية خاصة في هذا الحقل المعرفي الجديد والمتجدد.

ومن هنا فقد هدف تدريس مساق النزاهة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

1. غرس ثقافة النزاهة والمساءلة والمواطنة الصالحة في أوساط الطلبة الجامعيين على اعتبار أنهم دعاة ورسل تغيير ايجابي وطاقة شبابية هائلة يحب استغلالها بالشكل الأمثل.
2. تكريس الشعور بأهمية تشكيل المنتديات وجماعات الضغط وإطلاق المبادرات الخلاقة لتحقيق هذا الهدف السامي.
3. بناء تحالفات وائتلافات مجتمعية تضم المجتمع المدني من جهة، والجامعات من جهة أخرى بهدف تحسين منظومة النزاهة الوطنية.
4. محاربة الفساد بكل أشكاله على كافة المستويات والأصعدة، لأنه أي الفساد، يهدد استقرار المجتمعات كلها ، ويعرض فيها التنمية إلى الخطر الشديد.
5. العمل على تحضير مادة علمية نظرية صحيحة ومتوازنة عن النزاهة والشفافية وعن مصطلحات أخرى متشابهة ، والبناء عليها من خبرات المحاضرين وأبحاث الطلبة.
6. إطلاق العنان لحركة طلابية شبابية من اجل الإدارة النظيفة، والتي يمكن أن تتحول مع الوقت إلى حركة شبابية باتجاه الدمقرطة واللبرلة والتنمية المتوازنة والمستديمة.
7. تحول الجامعة مع مرور الوقت إلى منصة Platform أو مجموعة فكر Think Tank لمساعدة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية والمدنية عبر تنمية قدراتهم وبناء طاقاتهم وتحسن أدائهم الإداري والوظيفي والمالي.
8. وأخيرا يجب الإشارة إلى أن تدريس هذا المساق إنما يعد البداية لإنشاء مراكز التميز الأكاديمي ومراكز النزاهة الأكاديمية في الجامعات المحلية ، بما يكفل خلق بيئة تعليمية وتعلميه نظيفة ومريحة.

**5.1.1 طرق تدريس المساق:**

تنوعت طرق تدريس المساق بين التقليدي والحديث ومنها :

1. المحاضرات التقليدية العادية لبناء منظومة نزاهة ومنظومة مفاهيم أخرى عبر إشاعة المعلومات الصحيحة ومناقشتها في أجواء حرية مريحة.
2. التدريس عبر القراءات النقدية الثاقبة لإعادة تشكيل الجمل والفقرات وحتى المحتوى الفكري ، ووجهة نظر الطالب فيما كتب لتنمية النزعة الفكرية الناقدة والعقلانية عنده.
3. مناقشة الحالات الدراسية المختلفة الموجودة في داخل الكتاب عبر وسيلة العصف الذهني Brain Storming وتشكيل مجموعات فكر والعمل بروح الفريق ، والتفكير بحالات أخرى من الحياة العملية.
4. التدريس من خلال الدراما والعمل المسرحي البسيط من خلال دعم مبادرات طلابية في هذا الشأن.
5. المشاركة الطلابية الفاعلة في النقاش والمصارحة وخلق أجواء مريحة لذلك.

**5.1.2مبادرات طلابية:**

تنوعت المبادرات الطلابية التي خرجت كأحد نتائج تدريس هذا المساق ومنها :

* قيام الطلاب مباشرة في تنظيم أمور المحاضرة داخل الصف الدراسي عبر وضع مجموعة من التعليمات الهامة والحيوية لخلق أجواء تعليمة مريحة أو المشاركة المباشرة في نقاشها.
* المشاركة في الأعمال المسرحية والدرامية والتمثيلية وكتابة النصوص الأدبية لخدمة أغراض التمثيل وإشاعة أجواء فرح جماعي هادف.
* تشكيل المنتديات واللوبيات والبرلمانات الطلابية من اجل الضغط باتجاه محاربة الفساد وتنمية الشعور بالنزاهة والمساءلة.
* دعوة محاضرين من جامعات أخرى للحديث في مواضيع النزاهة ومحاربة الفساد، فضلاً عن دعوة نشطاء من المجتمع المدني والمحلي لنفس الغرض.
* عمل زيارات ميدانية لمؤسسات رسمية وغير رسمية مرتبط عملها بالنزاهة الوطنية ومحاربة الفساد.

**5.1.3المطلوب عمله:**

1. إعادة كتابة بعض الفصول في الكتاب التدريسي أو المنهاج Text book بما يضمن الوضوح والتنوع والعمق وزيادة الحالات الدراسية
2. اجتماعات دورية للأكاديميين والجامعات التي شاركت في تدريس المساق لتبادل المعلومات والخبرات وعمل التقييمات المطلوبة.
3. مشاركة مؤسسة أمان بشكل أكثر فاعلية في متابعة قضايا التدريس ، والعمل على عقد ورش عمل ومؤتمرات لتبادل المعلومات والخبرات.
4. دعم عملي لمبادرات طلابية وأكاديمية يمكن آن تفضي إلى إشاعة أجواء النزاهة والمشاركة الأكاديمية والحكم الرشيد والرقابة الشعبية.

**تدريب (7):**

|  |
| --- |
| Untitled-1**ما هي الطرق فاعلية في تدريس مساقات مرتبطة بالنزاهة والشفافية والحكم الصالح؟** |

**أسئلة التقويم الذاتي (7):**

|  |
| --- |
| **ما المطلوب عمله من قبل إدارات الجامعات والمجالس الطلابية من اجل تعزيز المبادرات الطلابية في مجال النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد؟** |

**6.الحكم الصالح والحكم الرشيد:المفاهيم والأسس النظرية والمفاهيمية.**

**6.1 المعنى والمضامين المعرفية والفلسفية:**

بالنسبة للحكم الصالح ، فقد تم تناوله في العديد من الأدبيات المعاصرة على انه نسق المؤسسات المجتمعية التي تعبر عن هموم الناس تعبيراً صادقاً وأميناً ، وترتبط بشبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة ، بحيث تعمل هذه المؤسسات العمومية على احترام التعددية السياسية والفكرية واحترام حقوق الإنسان خاصة حقه في الرأي والتعبير والتنظيم ، وحقه بالوصول إلى المعلومات الأساسية فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية. ويتصف هذا النمط من الحكم على انه غير استبدادي ، ويرتكز إلى مؤسسات دستورية قوية ، تتوازن فيه الصلاحيات بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما يتصف هذا الحكم الصلح والرشيد بالتوافق بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة ، وتتكامل فيه جهود القطاع العام مع القطاع الخاص والإعلام والهيئات المحلية في خدمة المواطن والاستجابة للمطالب الشعبية. ومن هنا يمكن القول أن معايير الحكم الصالح تتوقف على سيادة القانون وتحقيق حاجات الناس والمساواة والمصلحة العامة وحسن الاستجابة والرؤية الإستراتيجية لمشاكل ومطالب الناس والمشاركة المجتمعية في كيفية حل مشاكلهم وتلبية مطالبهم العامة (مصلح ، 2010: 15-18 ).

الحكم الصالح مثل التشاركية والشفافية والمساءلة وعدالة التوزيع ، ينمي سيادة القانون واستقلال القضاء وسلطة الأمن والتنمية. يضمن الحكم الصالح أن الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على إجماع وطني ، وأهمية سماع أصوات الفقراء والمهمشين والنساء والأطفال والمعاقين في عمليات صنع القرار السياسي ، وفي عملية توزيع واستخدام الموارد المتاحة لضمان العدالة والتنمية المتوازنة (يوسف ، 2007: 1-15). بكلمات أخرى تعكس هذه المعاني للحكم الصالح ضرورة محاربة الفساد بكل أشكاله وصوره وأنماطه ، والحد من تأثيراته السلبية على المجتمع والنظام السياسي والمنظومة المجتمعية عموماً، وخلق حالة من التواصل الاجتماعي العام مع كل فئات المجتمع وشرائحه بما فيها الأقليات وغيرها من الشرائح المجتمعية الأخرى (United Nations Development Program , 1997: 2-3).

من هذا التعريف الاممي للحكم الصالح ، ركز برنامج التنمية الاممي التي تقوده الأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين على الخصائص والسمات الجوهرية التالية للحكم الصالح:

1. التشاركية المجتمعية لكل الفئات الموجودة.
2. سيادة القانون لان الأمن ضرورة للتنمية وهذا يعني استقلال القضاء واستقلال السلطة التشريعية عن سطوة السلطة التنفيذية ، وضمان الفصل بين السلطات.
3. الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد ( تقرير الفساد ومكافحته في فلسطين ، 2009: 21-31).
4. الاستجابة الفورية لمطالب الناس.
5. خلق حالة من الإجماع العام حول القضايا الوطنية العليا بما فيها المصلحة الوطنية.
6. المساواة والعدالة المجتمعية وفاعلية إدارة الموارد.
7. الفاعلية والكفاءة في الإدارات العامة والوظائف الحكومية.
8. المساءلة والرقابة الإدارية الذاتية والقانونية.
9. الرؤية الإستراتيجية العليا التي تضمن رؤية الموارد وكيفية استخدامها وفاعليتها في المدى المنظور.
10. ضمان الفصل الواضح بين السلطات الثلاث لان في ذلك توزيع واضح للصلاحيات وتقوية لدعائم السلطة القضائية ورقابة السلطة التشريعية في مواجهة تغول السلطة التنفيذية (يوسف ورحال ، 2010: 15-40).

بالمقابل اهتم البنك الدولي هو الآخر بقضية الحكم الصالح والحكم الرشيد على اعتبار أن هذه القضية لها تبعات اقتصادية واجتماعية وتؤثر في فلسفة المساعدات التي يقدمها البنك على شكل منح وقروض إلى الدول النامية. ففي تقريره لعام 1989 والذي اسماه أزمة الحكم والحكمانية ، اعتبر البنك الدولي أن الحكم الصالح يعكس أسئلة متعلقة بالقدرات والرغبة والإرادة السياسية لدى السلطات لتحكم بشكل فاعل يعكس المصلحة العامة. لقد ازدادت القناعة إن هناك علاقة جدلية ومنطقية بين نظام الحكم السائد من جهة والقدرة على إحراز تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة . وان الحكم الصالح والرشيد يعني عدة أمور منها شكل النظام السياسي ، والعملية التي تمارس من خلالها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والتشريعية الموجودة، وقدرة الحكومة لتصميم السياسيات ، وأخيراً القدرة على صياغة وتطبيق السياسيات العامة (Santiso: 2001:1-22).

**سؤال التقويم الذاتي (8):**

|  |
| --- |
| نناقش بأجواء من الحرية والمكاشفة أهم السمات والمظاهر الهامة التي يتصف بها أي نظام حكم صالح ورشيد اخذين بالاعتبار صلة وعلاقة هذا النمط من الحكم مع مفاهيم أخرى مثل التنمية المستدامة والأمن الإنساني وحل الصراعات الإقليمية والدولية والمحلية. |

**6.2 دورالجامعات ومراكز الفكر في تدعيم الحكم الصالح:**

في نقاط محددة يمكن القول أن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر تسهم في تعزيز توجهات الحكم الصالح عبر الوظائف والأدوار التالية:

1. لعب دور الوسيط بين الحكومة ومؤسساتها ووزاراتها من جهة، وعامة الناس من جهة أخرى من اجل تهيئة الأرضيات المناسبة للتعاون المثالي بينهما لخدمة المصلحة العامة.
2. تشكيل أصوات مستقلة ومتنورة ومنصات عريضة لمناقشة قضايا السياسات العامة وخلق رأي عام حولها ، ومدى مساهمتها في تصحيح مسارات السياسيات لخدمة الحكم الصالح والرشيد.
3. المشاركة الفاعلة في تحديد وتعميق وتقييم السياسات التنموية وسياسات الحكم وعلاقتها مع العدالة الاجتماعية والاقتصادية عبر خبراتها الأكاديمية والبحثية ، فضلا عن مناقضة المشاريع والبرامج المستقبلية المتعلقة بهذا الموضوع.
4. تحويل الأفكار الأكاديمية ونتائج الأبحاث وتوصيات المشاريع الجامعية من مجرد أفكار نظرية إلى مشاريع عملية خدمة للصالح العام من سياسات وبرامج .
5. تفسير القضايا والأحداث والسياسات للإعلام المكتوب والمقروء والالكتروني بهدف خلق حالة رأي عام حولها ، ومن أجل تعزيز مشاركة الناس في فهم الأبعاد الوطنية والمحلية والداخلية والدولية لسياسات حكومتهم في هذا الصعيد.
6. توفير منصة عريضة لكل المساهمين في صناعة السياسات وفي اتخاذ القرارات السياسية الهامة عبر تبادل المعلومات والأفكار وعمليات العصف الذهني الايجابي حول قضايا إشكالية تتطلب تدخل الجامعات في سبيل إيجاد حلول لها (Ogundiya: 2010: 2010-208).
7. تسهيل عملية التشبيك مع المجتمعات المحلية ومع صناع القرار السياسي ، ومع المؤسسات الدولية والإقليمية ، والمشاركة في المؤتمرات الوطنية والدولية لعرض نتائج الأبحاث المتعلقة بالمساواة وسيادة القانون وتقوية كليات القانون وحقوق الإنسان للعب هذه الأدوار الهامة.
8. توفير الخبرات النظرية والعملية وبعث أكاديميين للعمل في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والرقابية وداخل مؤسسات الحكومة لتقوية فلسفة الحكم الصالح وعلاقته مع التنمية والعدالة والمساواة.
9. المساهمة الفاعلة في وضع معايير تحكم أخلاقيات الموظفين العموميين ومدونات السلوك لهؤلاء الموظفين والبيروقراطيين والعاملين في الحيز العام ، خدمة لوصول ثمار التنمية إلى كل فئات المجتمع (Bojovic, 2009: 68-77).

في دراسة قامت بها Amy Burkman حول الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية والسياسية والمدنية والمجتمعية أيضا في البرامج التحضيرية للقيادات التربوية بين طلبة الدراسات العليا خاصة في مرحلة الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية حول أهمية مساقات التربية المدنية والقيادة التربوية في تعزيز معاني الانتماء والتدخل المجتمعي الايجابي كجزء من المحاسبة المجتمعية التي تعذ احد أهم معايير الحكم الصالح. في تلك الدراسة نظر عدد كبير من الطلبة إلى الجامعات على اعتبار أنها أجسام حيوية فاعلة وقادرة على تهيئة الأجواء نحو عمل جامعي شفاف ومسؤول وديمقراطي من خلال لعب الأدوار التالية لا سيما في علاقة الجامعة مع الطلبة الطالبين فيها: 1- تقديم خيارات مدنية مختلفة لمجتمع الطلبة في الجامعة ، 2- السامح للطلبة في المشاركة في المسؤوليات المدنية والمجتمعية للجامعة ، 3- تعليم الطلبة وتشجيعهم للانغماس في العملية المدنية حقل المواطنة بما يعزز من إدراك الحقوق والوجبات داخل المجتمع الكبر الذي ينتمون له، 4- فسج المجال ومنح الفرص المختلفة أمام الطلبة من اجل أن يكونوا مواطنين مشاركين عبر تنظيم الجهد ليكونوا في عمليات تسجيل الناخبين والمشاركة في الدعاية الانتخابية ودعم المرشحين وما إلى ذلك من نشاطات توعوية، 5- تشجيع الطلبة عبر القنوات الجامعية المختلفة لتنمية فكر وممارسة العمل التطوعي والمشاركة الفاعلة داخل المجتمعات المحلية ، 6- أهمية الجامعة في وضع المناهج التي تشجع التفكير الناقد وتنمية قدرات التدخل الإيجابي عند الطلبة خاصة في تحدي الأفكار التنميطية السائدة أو السياسات العامة الخاطئة التي تبتعد عن الحكم الصالح وشفافية السياسيات، 7- وضع مساقات متخصصة في القيادة المدنية والمواطنة القيادية لان ذلك يمكن الطالب من لعب دور الشخصي كقائد مواطن وقائد مجتمعي ، 8- إيجاد الطرق والقنوات والميكانزمات المطلوبة من اجل إدخال طلبة الجامعات في السياقات الاجتماعية للمجتمعات المحلية ، وإعطائهم الفرص الكاملة من اجل تطبيق المعارف النظرية والمهارات العملية لإيجاد الحلول الملائمة لمختلف القضايا المجتمعية خاصة إن تعلقت بالتربية المدنية والحكم الرشيد (Burkman: 2010).

في نفس السياق وفي نفس الدراسة كانت ملاحظات الطلبة وتوصياتهم تنصب باتجاه أهمية أن تقوم الجامعة بتضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بالتعليم المدني ومفاهيم الحكم الصلح والمواطنة الصالح ، والعمل من اجل إدماج أصول وأساسيات العدالة والديمقراطية والقيادة المدنية في أوساط الطلبة من اجل تحويلهم إلى مواطنين وقادة فاعلين. وبما أن هدف بعض البرامج التعليمية والجامعية هو إنتاج القادة والنخبة المجتمعية والسياسية ، فان الجامعات مطالبة بالعمل من اجل إعطاء الفرص لهؤلاء الطلبة أو منعهم المعلومات المطلوبة ليكونوا أكثر اندماج في التشبيك والمكني والتشابك المجتمعي Civic Engagement . يمكن استخدام المعرفة والمهارات المكتسبة من قبل الطلبة لتحدي الوضع الراهن عبر التركيز على نموذج فاعل للديمقراطية المجتمعية المسؤولية التي تمني المسؤولية والمساءلة كأساسات للحكم الصالح. ومن اجل التحول إلى الجانب العملي أكثر ، فلا بد للجامعات في علاقتها مع الطلبة وفي سعيها لخدمة الحكم الصلح والرشيد من أن تقوم بمجموعة من المهام الأخرى ومنها : 1- تبني الحوارات ولقاءات المناقشة المستمرة ، 2- التحول إلى النشاطات العملية أكثر منها النظرية ، 3- التركيز على المبادرة وليس ردة الفعل والاستجابة السريعة للتغيرات في بيئة الجامعة والمجتمع خاصة تلك المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة ، 4- دمج قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد والمواطنة والقضايا المدنية في المناهج ، وان تكون جزء من عملية التقييم والامتحانات، 5- تشجيع العلاقة المنفتحة بين الطلبة والأكاديميين وأساتذة الجامعات من اجل الدخول في نقاشات ايجابية مثمرة فيما يتعلق ببعض القضايا الحساسة مثل فصل الدين عن الدولة والعلمنة والمواطنة والدولة المدنية، 6- العمل الجاد لتشكيل المجموعات البؤرية ومجموعات النقاش وحلقات العصف الذهني داخل الحرم الجامعي لان مثل هذا النقاش يسهم في بناء شخصية مسئولة قادرة على المحاسبة والمساءلة في مواجهة الفساد والمحسوبيات (Burkman: 2010).

اغلب الدراسات والأبحاث والأدبيات التي أنتجت في الحكم الصالح والحكم الرشيد ، ربطت دور الجامعات ومراكز الفكر ومراكز الأبحاث في تنمية الحكم الصالح من خلال العمل في ستة جوانب مساندة ومرتبطة مع ذلك وهي:

1. التطورات البرلمانية لما للبرلمان من دور في تهيأة الأجواء والآفاق أمام الحكم الصالح.
2. المساعدة في تطوري النظم الانتخابية والعمل الانتخابي.
3. تحسين الوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان.
4. حرية الوصول إلى المعلومات.
5. المساهمة في تعزيز اللامركزية والحكم المحلي.
6. إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنيةhttp://www.rolac.unep.mx/deramb/publicanciones/globalju.pdf)

في عام 2005 ، أطلقت الجامعة العربية بالتنسيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبالشراكة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات والمؤسسات الأكاديمية مبادرة لتحسين الحكم الصالح والتنمية المستدامة في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط من خلال التركيز على ستة محاور هامة هي:

1. المجتمع المدني والنزاهة.
2. دور القضاء والأحكام القضائية في تعزيز الحكم الصالح.
3. الحكومة الالكترونية والإصلاحات الإدارية والبيروقراطية.
4. دور المجتمع المدني والإعلام في إصلاح القطاع العام.
5. إدارة المال العام.
6. تحسين خدمات القطاع العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(<http://www.oecd.org/dataoecd/51/12/34425871.pdf>

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عملية الدمقرطة في أي مجتمع تعكس دور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في تدعيم الحكم الصالح والحكم الرشيد عبر تقوية قوى المجتمع المدني ، التي تعد احد أهم مصادر رأس المال الاجتماعي وحقوق الأفراد في المجتمع. ومن خلال المساحات الفكرية وفضاءات الحرية التي توفرها الجامعات ، فقد أضحت مع مرور الوقت القواعد الفكرية المتقدمة لنشر الديمقراطية ونشر ثقافة المجتمعات المدنية التي تهدف في نهاية المطاف إلى تحسين نوعية الحكم ونوعية الحياة للبشر.

**تدريب (8)**

|  |
| --- |
| نذكر إن كانت الجمل التالية صح أم خطأ؟   * 1. تضمنت مبادرات الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم دور واضح للجامعات على هذا الصعيد.   2. العلمانية شرط أساسي من شروط وجود الحكم الصالح.   3. تخلق الجامعات رأي عام مناهض للفساد في المجتمعات المعاصرة.   4. ترفد الجامعات المؤسسات السلطوية بكادر جيد قادر على فرض نظام حكم صالح.   5. تلعب الجامعات دور في مساعدة الحكومات على وضع سياسات تعزز الحكم الصالح. |

**7.الخلاصة**

|  |
| --- |
| تناول هذا الفصل بالعرض والتحليل والنقاش الأدوار المختلفة التي تلعبها الجامعات والمؤسسات البحثية والفكرية المتعددة في اغناء وإثراء تجارب المجتمعات الإنسانية في تعزيز قيم النزاهة والديمقراطية والحكم الصالح ومكافحة الفساد بكل أشكاله وأطيافه. وقد تم التركيز على الجوانب النظرية والمفاهيم المرتبطة بمنظومة النزاهة والديمقراطية والحكم الصالح ، ودور الجامعات في إنتاج الأدبيات والمنشورات والكتابات المختلفة التي تعالج هذه الظواهر الحيوية التي تهم المجتمع. ما يضاف إلى ذلك أن الباحث حاول جاهدا في هذا الفصل الدراسي مزج الأطر النظرية المتعددة مع بعض التجارب العملية من السياق الفلسطيني ، خاصة فيما يتعلق بالأجواء التي تهيأها الجامعات والمؤسسات الأكاديمية أمام الطلبة والمحاضرين والأكاديميين والإداريين لممارسة الديمقراطية الداخلية لا سيما المتعلقة بالطلبة وانتخابات مجالسهم وممثلي كتلهم وأحزابهم. كما أن العديد من الجامعات ساهم عبر منظومة تدريس العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقوقية والتنموية في تدريب كادر قادر على طرح المبادرات والرؤى المختلفة لتعزيز النزاهة والديمقراطية والحكم الصالح من خلال تعميق البحث العلمي فيها وعرض للتجارب العالمية واستشراف المستقبل |

**8.إجابات التدريبات**

**تدريب (1):**

1. إنتاج المعرفة Knowledge Production وتوسيع دائرة الفهم والإدراك والتحليل في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية ، والعمل على إثراء التراث الإنساني والعلمي والثقافي.
2. تعميم المعرفة Knowledge Dissemination وصقل شخصيات الطلبة والخريجين بقالب خاص ذات طبيعة متميزة، من خلال تقوية النزعة النقدية والتفكير العقلاني.
3. الوصول إلى المجتمعات المحلية Community Outreach and Engagement وهذا يعني بكلمات أخرى أن الجامعة يجب أن تستجيب إيجابا للسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع ، أي أن الجامعة يجب أن تظهر حساسية خاصة لمختلف الصعوبات والتحديات التي تواجه المجتمع.

في نفس الوقت الذي تلعب فيه مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات أربعة ادوار هامة أيضا على الصعيد المجتمعي العام:

1. إنتاج نوعية جيدة ومدربة من الخريجين المتعلمين المسلحين بالمعرفة والكفاءة والمهارات ، القادرة على تحديد التحديات التي تواجه المجتمعات التي تعيش فيها.
2. التصدي لحاجات التنمية والتغلب على تحدياتها ومعيقاتها داخل الدولة ، لا سيما في ضوء زيادة أعداد السكان وتشابك المصالح المجتمعية.
3. الانغماس في تطوير الحياة الفكرية والثقافية في المجتمعات المعاصرة بما فيها المجتمعات المحلية ذات العقلية الضيقة من خلال إقناع الناس بأهمية العلم والتفكير العلمي العقلاني لتغيير مسارات حياتهم نحو الأفضل ، وهذا يكون بحسب العديد من الخبراء الاجتماعيين والتنمويين من خلال الانتصار على المفاهيم المجتمعية الخاطئة والعادات والتقاليد البالية.
4. التطوير البحثي والاكتشافات العلمية لان التعليم العالي صمم بشكل إبداعي لدعم الاكتشافات والتكامل والتطبيق العملي والتدريس في معادلة واحدة تكفل تضافر هذه الوظائف في عمل الجامعات في زمن العولمة.

**تدريب (2):**

**يرى** سعيد زيداني أن الديمقراطية هي نظام وعقلية وأسلوب في بناء العلاقات، يضمن للشعب أفراداً وجماعات حرية التعبير عن الرأي والتنظيم في جماعات ومنظمات ونقابات وأحزاب، بما يكفل المشاركة الفعلية وتكافؤ الفرص في صنع القرار وتقرير المصير. محمود ميعاري وضع شرطين اثنين حتى يوصَفْ النظام بالديمقراطي وهما: أولاً المنافسة بين منظمات وأحزاب للوصول إلى كافة الوظائف الحكومية من خلال انتخابات دورية منتظمة، وثانياً، منظومة كاملة ومتكاملة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

**تدريب (3):**

1. تحريك الحياة الفكرية داخل المجتمعات خاصة النامية والفقيرة التي تعاني أصلاً من هيراركية اجتماعية وجمود فكري ، وصراعات قبلية ومناطقية وحركات انفصال متعددة.
2. أصبحت جامعات اليوم حاضنة لتوليد التعليم والتكنولوجيا ، وتحريك الثقافة وإنبات الأفكار الجديدة المتجددة والضرورية لتنمية الشعور بالمواطنة.
3. تتسم الجامعة بميزة تعزيز الحريات الأكاديمية والمهنية ، وخلق الأجواء الديمقراطية الداخلية بسبب استقلاليتها وعقلانية رسالتها مما ينعكس بشكل ايجابي على النظام السياسي الموجود والممارس في البلدان المعنية.
4. تساعد الجامعات ليس فقط في تعزيز التنمية الاقتصادية ، بل أيضا في تدريب الكوادر التابعة للدولة وكوادر المجتمع المدني والقطاع الخاص ، فضلا عن كادر القضاء والسلطات المحلية والهيئات التشريعية والتنفيذية والنقابات المهنية والاتحادات الشعبية الجماهيرية، بهدف تقوية مرتكزات العمل المجتمعي والديمقراطي المسؤول.
5. كما أن الجامعات تقوم بمهام كثيرة بما فيها التنمية الاقتصادية وتمتين أواصر اقتصاد السوق واقتصاد المعرفة في آن معا**.**

**تدريب (4):**

الأحزاب والقوى السياسية مكون أساسي من مكونات المجتمع المدني بحسب العديد من الآراء ووجهات النظر المختلفة، فالأحزاب السياسية تلعب دوراً خاصاً في إحداث تحول ديمقراطي، بحيث لا يوجد نظام ديمقراطي معاصر بدون أحزاب. فالديمقراطية كنظام سياسي يكتمل بناؤها عندما يكون هناك معارضه نشطة وقوية تساءل وتحاسب الحكومة، كما أن المعارضة القوية تشكل ضمانه أكيدة لعدم قيام نظام دكتاتوري تسلطي يصادر الحقوق ويفترس المجتمع. في المضمون الفلسطيني، غابت الأحزاب السياسية ذات البرامج العملياتية الواضحة في انتخابات 1996 بعدما سيطر تنظيم أو حزب واحد على النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات، وبعدما اعتكفت المعارضة اليسارية والإسلامية عن المشاركة في هذه الانتخابات .

**تدريب (5) :**

1. المحاباة والتمييز بين المواطنين بسبب الدين أو القرابة أو الصداقة أو العرق.
2. سوء الإدارة والإهمال في إدارة المال العام مما يؤدي إلى إهداره.
3. التأثير على القضاء وأجهزة الرقابة والمساس سلباً باستقلالية القضاء والمحاكم.
4. التأثير على الرأي العام عن طريق استخدام الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لتمييع الحقائق وتزويرها أمام الرأي العام أو العمل لصالح جماعات المصالح والضغط والنفوذ على حساب المصلحة العامة.
5. إجهاض التجارب الديمقراطية من خلال الفساد السياسي مثل تزييف الانتخابات وتزوير نتائجها

**تدريب (6):**

* إشعار الطلبة بالمعايير العالمية للسلوك السليم داخل الجامعة.
* التوضيح لهم كيف أن الغش في الامتحانات يؤذي الطلبة أنفسهم.
* اتخاذ خطوات لكشف الغش حتى يشعر الطلبة أن هناك متابعة وثيقة.
* إذا حدث فعلا الغش ، يتصرف المحاضر بقوة وبحزم ضمن إجراءات الجامعة التأديبية.
* استغلال الوقت الكافي في بداية الفصل الأكاديمي لتوضيح أسس السلوك الحسن والسلوك المطلوب.
* تنمية معايير وأجواء جماعية للنزاهة داخل الصف الدراسي.
* ضمان وصول الطلبة إلى المواد التعليمية ومتابعتهم في كتابة الوظائف والامتحانات وأوراق العمل والأبحاث.
* إدراك النقاط والعوامل الضاغطة على الطلبة خاصة أصحاب المستويات التعليمية المتدنية.
* زرع الثقة بين الطلبة وخلق الحوافز المختلفة.
* مواجهة الطلبة في حال تورطوا في حالات غش أو سرقات علمية.

**تدريب (7):**

1. المحاضرات التقليدية العادية لبناء منظومة نزاهة ومنظومة مفاهيم أخرى عبر إشاعة المعلومات الصحيحة ومناقشتها في أجواء حرية مريحة.
2. التدريس عبر القراءات النقدية الثاقبة لإعادة تشكيل الجمل والفقرات وحتى المحتوى الفكري ، ووجهة نظر الطالب فيما كتب لتنمية النزعة الفكرية الناقدة والعقلانية عنده.
3. مناقشة الحالات الدراسية المختلفة الموجودة في داخل الكتاب عبر وسيلة العصف الذهني Brain Storming وتشكيل مجموعات فكر والعمل بروح الفريق ، والتفكير بحالات أخرى من الحياة العملية.
4. التدريس من خلال الدراما والعمل المسرحي البسيط من خلال دعم مبادرات طلابية في هذا الشأن.
5. المشاركة الطلابية الفاعلة في النقاش والمصارحة وخلق أجواء مريحة لذلك.

**تدريب (8)**

* + 1. **خطأ**
    2. **خطأ**
    3. **صح**
    4. **صح**
    5. **صح**

**9. مسرد المصطلحات**

|  |
| --- |
| **- الجامعة University** هي مؤسسة دراسات عليا ومعمل للأبحاث في آن معا ، تمنح شهادات ودرجات علمية في مواضيع مختلفة من العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والطبية ، لطلبة البكالوريوس والدبلوم والشهادات العليا في الماجستير والدكتوراه. وأصل كلمة University هو لاتيني وبعني مجتمع المدرسين والباحثين. زهنا التشديد على أهمية وظيفيين للجامعة وهما : التدريس والبحث العملي. البعض الآخر نظر إلى الجامعة على أنها مجتمع من الطلبة والمدرسين والباحثين والإداريين العاملين في بيئة واحدة وتحت سقف مجموعة من الأنظمة والقوانين والتعليمات الناظمة لعمل المؤسسة التي عادة تحصل على الترخيص من الجهات الرسمية في البلد المعني أو الدولة المعنية. وبما أن الكلمة الانجليزية للجامعة تطورت من الأصل اللاتيني إلا أن كلمة الجامعة في اللغات الأوروبية المعاصرة أصبحت تعني المؤسسة القادرة على منح الدرجات العلمية ضمن منظمة القوانين والتعليمات الناظمة للعملية التدريسية بما فيها الامتحانات وشروط منح الدرجات المختلفة.  **مركز الفكر Think Tank** يمكن أن يكون منظمة أو معهد آو مؤسسة أو مجموعة من الأفراد المتحدين حول مجموعة من الأهداف المحددة ، بحيث تكون أهم وظائفها الانشغال بالبحث العلمي الجدي الذي يساعد في رسم السياسات العامة في مختلف المجالات. كثير من مراكز الفكر والبحث العلمي هي مؤسسات غير ربحية لدرجة أن دول مثل أمريكا وكندا والعديد من الدول الأوروبية والغربية تعفيها من دفع الضرائب ، وهي في العادة تمول من الحكومات أو قطاع الأعمال الخاصة أو من قبل مجموعات الضغط والمصالح واللوبيات المختلفة ، لا انه في نفس الوقت يجب إن نذكر أن بعض هذه المراكز والمؤسسات البحثية تمول نفسها بنفسها من خلال نشاطات مختلفة في البحث العلمي الممول ومن خلال تقديم الاستشارات في قضايا عامة متعددة. وتستضيف مراكز الفكر مجموعة من الباحثين المتفرغين أو غير المتفرغين القادرين على عمل الأبحاث وتقديم الاستشارات مقابل المال ، ويطلق عليهم الباحثين المخضرمين Senior Fellows. ، وتتشابه مراكز الفكر مع الجامعات في تقديم البحث العلمي وعمل الاستشارات إلا أنها لا تقدم الدرجات العلمية ، وبالتالي فإنها جامعة من دون الطلبة ومن دون الأنظمة الناظمة لمنح الدرجات ، ولا توجد بها عمليات التحكيم المشددة خاصة في النشر والتوزيع.  ا**لديمقراطية Democracy** هي شكل من أشكال الحكومات أو الأنظمة السياسية الفاعلة والعاملة في عشرات البلدان ، وتقوم عادة على دورية الانتخابات بين قوى سياسية مختلفة ، بحيث يتم استبدال الحكومات عبر انتخابات دورية وحرة وشفافة. واحد أهم شروط نجاح العلمية الديمقراطية والانتخابية هو المشاركة الفاعلة والمسؤولة من قبل المواطنين الذي يقدرون قيمة أصواتهم حين يذهبون إلى صناديق الاقتراع ، إضافة إلى المحافظة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هذه المنظومة السياسية والمجتمعية. ومع مرور الوقت وعبر التجارب العالمية المختلفة في تبني النموذج الشعبي في الحكم ، فان الديمقراطية اكتسبت مظاهر وأشكال مختلفة مثل دورية الانتخابات ، التعددية الحزبية والثقافية ، سلطة مدنية في قيادة الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى ، الفصل بين السلطات واستقلال القضاء. وقد عرف الرئيس الأمريكي السابق ابرهام لينكولن الديمقراطية على إنها حكم الشعب ، من الشعب والى الشعب ، والتي تعني أن الشعب هو صاحب السيادة النهائية في أمور الدولة والمجتمع ، بحيث يقوم بتفويض هذه السلطات والصلاحيات السيادية إلى أعضاء منتخبين في البرلمان أو في الحكومات التنفيذية.  **المجتمع المدني Civil Society**  مصطلح جديد دخل إلى قاموس العلوم الاجتماعية والإنسانية في آخر ثلاثين عام ليعكس المساحة أو الفضاء الموجود بين الحكومة وقطاع الأعمال الخاص ، ويطلق عليه البعض اسم القطاع الثالث ليميزه علن العمل العام والعمل الخاص. وهو المؤسسات الوسيطة التي تضم الأجسام المهنية والجمعيات الخيرية وتجمعات الكنائس ودور العبادة والمجموعات الدينية ونقابات العمال والاتحادات الشعبية بهدف تشجيع الناس على المشاركة الفاعلة في تطوير عمل المؤسسات الديمقراطية ، ودفعه للتصويت في الانتخابات المحلية والوطنية ، وبهدف تشكيل جبهة عريضة من هذه المنظمات المدنية الضاغطة على الحكومات لا سيما في سن القوانين والتشريعات وإنفاق المال العام وعدم اقتحام مساحة الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطنين . وبالرغم أن هذا المصطلح يرجع بجذوره إلى المفكر الايطالي غرامشي في بدايات القرن العشرين ، إلا أن استخدامه تزايد في العالم الغربي وفي أوساط الأكاديميين الأمريكان والأوروبيين بعد منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وبناء على ذلك لخصت المكتبة البريطانية معنى المجتمع المدني في النشاطات التطوعية التي يقوم بها الناس العاديون داخل مجتمعاتهم بهدف تعزيز دورهم الرقابي على حكوماتهم. وهذا بالتحديد يعني ثلاثة أشياء محددة ، الأول منها ينصب حول النشاط السياسي الذي تقوم به المنظمات المدنية أو غير الحكومية ، والثاني يعني أن المجتمع المدني ليس فقط الأفراد وإنما أيضا المؤسسات العاملة والفاعلة في الفضاء الواقع خارج نطاق سيطرة الدولة ، أما الثالث فهو أن رأس المال الاجتماعي يقابل رأس المال الاقتصادي حيث تسعى هذه المنظمات والنقابات إلى تعزيزه في المجتمعات.  **سيادة القانون Rule of Law** يرجع إلى احد أهم مبادئ الحكمانية بحيث يكون كل الأشخاص والمؤسسات والكيانات ، العامة والخاصة بما فيها الدولة وقواها المختلفة مساءلون أمام القانون الذي يتناغم في العادة في الدولة العصرية مع المبادئ والمعايير العالمية لحقوق الإنسان. ويلعب هذا المبدأ دور هام في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأنه يمنع الفوضى ، ويجمع الناس مع بعضهم البعض كشعب وأمة وجماعات متكاتفة. وهنا يعد القانون مرجعية للجميع وضمان سيادته ، وتطبيقه على الجميع من دون استثناء ، ويتطلب ذلك بالضرورة صيغة حكم مستقرة وتطويرها ، وذلك من خلال الاستقرار السياسي والسلم الأهلي ، وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلميا ودوريا دون اللجوء إلى العنف.  **النزاهة Integrity** مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل ، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح والاهتمام بالمصلحة العامة ، وحرص الذين يتولون المناصب العامة العليا على الكشف أو الإفساح عن ممتلكاتهم قبل تولي المنصب، والإعلان عن أي تضارب في الصالح قد ينشأ بين المصلحة العامة والمصلحة الشخصية الخاصة. وتشتمل هذه القيم على مجموعة من الاعتبارات الأخرى ومنها منع تلقي الموظف العام أي مقابل مالي أو رشوة من مصدر خارجي ، وعدم القيام بأي عمل من شأنه هدر المال العام. وقد اقترح البعض العديد من الوسائل والأفكار التي تنمي الشعور بالنزاهة على مستوى المجتمع ومنها تشكيل المنتديات العامة ومجموعات الضغط وحق الوصول إلى المعلومات ، ووضع آليات واضحة لتقديم الشكاوي من طرف الجمهور ، وتشكيل دوائر النزاهة وتسهيل الأنظمة للقضاء على فرص الفساد.  **الشفافية Transparency** وتعكس وضوح العلاقة مع الجمهورفيما يخص إجراءات تقديم الخدمات ، والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة ، وبخاصة السياسات المالية العامة ، وحسابات القطاع العام ، وكيفية إدارة الدولة ومواردها المختلفة. ويتضمن هذا المعنى أيضا الحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة أو السرية ، التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح ، وهي بذلك عكس السرية. وترتكز الشفافية على ارض الواقع على بعض المؤشرات منها توافر وثائق واضحة مكتوبة حول أهداف المؤسسة ، وفلسفتها وبرامجها وطبيعة عملها ، وتوافر المعلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمؤسسة ، وكذلك نظام الموظفين وميزانية المؤسسة وتمويلها وعلاقاتها ، ووجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور ، وإتاحة الفرصة لهم لحضور الاجتماعات العامة في المؤسسة.  **الفساد Corruption** هو خروج عن القانون والنظام أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح خاصة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لفرد أو لجماعة معينة ، في حين يراه آخرون بأنه إساءة استغلال السلطة من قبل شخص ، لديه نفوذ في اتخاذ قرارات في الشأن العام أو في المصلحة العامة. نشطاء حقوق الإنسان ينظرون إلى الفساد بأنه خرق من نوع خاص لحقوق الإنسان ، يصل إلى مرتبة النفي الكامل لأحد مبادئ حقوق الإنسان وهو مبدأ المساواة. في نفس الوقت الذي ينظر فيه البنك الدولي إلى الفساد على اعتبار انه إساءة استعمال أو استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث حينما يقوم موظف بقبول رشوة أو طلبها أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد ، أو إجراء طرح مناقصة عامة ، كما يتم حينما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة ، للتغلب على منافسين ، في خرق واضح للقوانين المعمول بها في مثل تلك الحالات.  **الحكم الصالح Good Governance** يتضمن مفهوم الحكم الصالح طريقة ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات ، بطريقة محددة، وهو نسق الحكم المجتمعي القائم على المأسسة الصحيحة ، المعبرة عن الناس تعبيرا سليما ، وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات ، ويعمل هذا النمط من الحكم على تفعيل المشاركة المجتمعية ، وتامين حقوق الإنسان والحريات العامة والحقوق السياسية للمواطنين ، خاصة حريات الرأي والتعبير والتنظيم والانضمام إلى التنظيمات النقابية والأحزاب السياسية ، وتبني نموذج لتدفق المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى عامة الناس ، مما يمكنهم فعليا من إدارة الشأن العام ومساءلة المسؤولين بشكل فعال في نظام يضمن المساواة وسيادة القانون وعمل انتخابات دورية ونزيه. وتعبر اغلب الأدبيات التي اختصت بالحكم الصالح عن مجموعة من المعايير المطلوب توافرها في أي نمط حكم حتى يقال عنه انه صالح ومنها : سيادة القانون والمساواة وتحقيق حاجات الناس والمصالحة العامة وحسن الاستجابة والرؤية الإستراتيجية والمشاركة المجتمعية والفصل بين السلطات الثلاث.  **التنمية المستدامة Sustainable Development** نمط أو نموذج من التنمية والنمو الاقتصادي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة البشرية والطبيعية بشكل يحقق حاجات الناس المهمة في الوقت الحالي ، ويساعد في نفس الوقت على عدم تعريض احتياجات الأجيال القادة إلى أي شكل من أشكال خطر الزوال أو التراجع. ويشمل هذا التعريف الموجز على نقطتين هامتين هما : مفهوم حاجات الناس الأولوية والأساسية خاصة حاجات الفقراء والمهمشين والنساء والأطفال ، إضافة إلى القيود التي فرضتها التكنولوجيا والمنظمات الاجتماعية على البيئة وحدت من قدرتها لتلبية احتياجات الأجيال القادمة. وحتى يصبح هذا التعريف ساري المفعول على ارض الواقع فلا بد من معرفة تداخل هذا المعنى للتنمية المستدامة مع تعريفات أخرى عابرة للحقول المعرفية ومنها الأمن الإنساني والحكم الصالح وحل النزاعات والصراعات المجتمعية سلميا ، فضلا عن إدارة موارد الدولة بشكل كفء وفعال ، كما يعكس هذا المفهوم قدرة الدولة على الاستثمار في كافة مجلات الحياة وميادينها خاصة في الصحة والتعليم والموارد البشرية، وتفعيل كل فئات المجتمع خاصة النساء والمهمشين في عمليات التنمية الشاملة ، وإدراك معيقات التنمية وكيفية التغلب عليها. |

**10.المراجع**

|  |
| --- |
| أ. المراجع العربية  أبو عمرو ، زياد ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين ، رام الله : مواطن لدراسة الديمقراطية ، 1995.  بهلول ، رجا ، التربية والديمقراطية ، رام الله : مؤسسة مواطن ، 1997  تقرير الفساد ومكافحته في فلسطين ، رام الله : الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان ، 2009.  حنفي ، ساري وليندا طبر ، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المنحون ، المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، رام الله :مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية ، 2006.  عبد الهادي ، عزت ، أسامة حلبي وسليم تماري ، المؤسسات الوطنية : الانتخابات والسلطة ، رام الله : مؤسسة مواطن لدراسة الديموقراطية.  غياضة، عماد ، الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية ، رام الله : مؤسسة مواطن ، 2000.  سالم ، وليد ، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو علاقة تكاملية ، رام الله : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية ماس ، 1999.  الشقاقي ، خليل ، التحول الديمقراطي في فلسطين : عملية السلام ، البناء الوطني والانتخابات ، نابلس : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، 1996.  صافي ، خالد و يوسف ، أيمن ، إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية ، مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول ،/ المجلد الثالث عشر ، 2009.  المالكي ، رياض ، تفعيل مؤسسات المجتمع المدني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح ، رام الله: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع بانوراما ، 2007.  مصلح، احمد ، الفساد أسبابه وطرق مكافحته ، رام الله : مؤسسة أمان ، 2004.  مصلح ، عبير (إعداد) ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، رام الله ، ائتلاف من اجل النزاهة والشافية والمساءلة أمان ، 2010.  مصلح ، عبير ، النزاهة الشفافية والمساءلة نحو نظام أفضل وتطبيق امثل, رام الله: أمان, 2007  يوسف ، أيمن ، التوجهات السياسية والمطلبية في فكر الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية : تقويم نقدي في الممارسة العملية ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، عدد 23، المجلد الأول ، 2011.  يوسف ، أيمن ورحال ، عمر ، الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي ، رام الله : مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس ، 2010.  16.يوسف، أيمن ، اثر الفساد على الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني – النساء والأطفال والمعاقين ، رام الله ، مؤسسة أمان ، 2007. |

|  |
| --- |
| **المصادر الاجنبية**   * -Albatch, Philip , Comparative Higher Education : Knowledge , the University and Development , College Center for International higher Education , Boston , 1998. * -Badat , Saleem, The Role of Higher education in Society : Valuing Higher Education , Rhodes University , South Africa , 2009. * -Bojovic, Iztok, Think Tanks in the USA , Western Balkan Security Observers, Jan-March , No. 12 , 2009. * -Burkman, Amy , the Role of Social , Civic and Political Responsibility in Educational Leadership Preparation Program , International Journal of Educational Leadership Preparation , vol.5 , Number 1, Jan-Mar. 2010 * -Diamond , Larry , Why are There no Arab Democracies?? Journal of Democracy , Hopkins University Press , Vol. 21 , 2010. * -Diamond , Larry , Is the Third Wave of Democracy Over : an Empirical assessment , Working paper No. 236 , the Hellene Kellogg Institute for International Studies , March 1997. * -Krausen , Richard, Policy archly and Participation : the Changing Democratic Theory , Polity , vol. 14 , No. 3, Spring 1983 * Nayyar , D. Globalization : What Does it Mean for Higher Education in Weber and Duderstadt Edit., The Globalization of Higher Education , Economica Ltd, London , 2008 * -Newman, John Henry , The Idea of a University in Charles Fredrick Harold (edit.) A Newman Treasury, Selection from the Prose Works of John Henry Cardinal Newman, Longmans, London, 1975 . * -Ogundiya , Iiufoye Sarafa , Democracy and Good governance : Nigerian Dilemma, African Journal of Political Science and International Relations, Vol. 6 , No. 4 , June 2010. * -Pieper , Joseph , The Four Cardinal Virtues , University of Notre- Dame Press, Indiana , 1966. * -Kenya Anti – Corruption Commission , Nairobi , Government of Kenya, 2006. * -Ozor , Frederick Ugwu , Challenges of Education for Democracy , African Journal of Teacher Education , Number 1, 2010. * -Peters, Michael , Classical Political Economy and the Role of Universities in the Knowledge Economy , Globalization , Societies and Education , Vol. 1, No. 2, July 2003. * -Santiso, Carlos , Good Governance and Aid Effectiveness , The World Bank and Conditionality , The Georgetown Public Review at Paul Nitze School of Advanced International Studies , John Hopkins University , Vol. 7 , No. 1, Fall 2001. * -Sen , Amartya, Development as Freedom , Oxford University Press , Oxford , 1999. * -United Nations Development Program , Governance for Sustainable Human development m UNDP policy Paper , 1997. |